الأمم المتحدة

A/59/PV.77

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٧**
الثلاثاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/59/668)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): جريا على الممارسة المتبعة أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/59/668 التي تتضمن رسالة من الأمين العام موجهة إلى رئيس الجمعية العامة يبلغ بها الجمعية بأن ٢٩ دولة عضوا متأخرة الآن عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/59/668.

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال في جلستها العامة الخامسة والسبعين، التي عقدت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعلى نحو ما هو مبين في حاشية الوثيقة A/59/L.58، لكي تستطيع الجمعية النظر في مشروع القرار المعروض عليها، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة فتح باب نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-21086 (A)
0521086

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع قرار (A/59/L.58)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بغية أن تتمكن الجمعية العامة من البت على نحو عاجل في مشروع القرار، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن الجمعية ترغب في الشروع فورا في النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تنظر الجمعية العامة بالتالي في البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''.

تستأنف الجمعية عملها اليوم في جو من الأسى في أعقاب وقوع الزلزال وأمواج سونامي الناجمة عنه التي عصفت بجنوب وجنوب شرقي آسيا وبجزء من ساحل إفريقيا على المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. ووفقا للأرقام التي ما زالت للأسف مؤقتة، فقد قتل أكثر من ١٧٥٠٠٠ شخص – نصفهم من الأطفال – وشرد مليون شخص، مع إصابة ٥ ملايين بجراح وإلحاق ضرر إيكولوجي لا يمكن قياسه. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد على أصدق تعازينا لأسر الضحايا ولحكومات وشعوب الدول التي تضررت بشكل مأساوي.

ويستدعينا تواتر الكوارث ونطاقها في الأعوام الأخيرة – من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الكاريبي، ومن أفريقيا إلى آسيا أن نقدم المساعدة – الآن أكثر من أي وقت مضي فضلا عن أنه يدلل مرة أخرى على الحاجة إلى تنسيق المساعدة الإنسانية وإنشاء آلية للإنذار المبكر على نطاق العالم. وينبغي أن نرحب بالطريقة الرائعة التي حشد بها المجتمع الدولي نفسه بغية التصدي للمأساة التي وقعت في المحيط الهندي. ويحدوني الأمل في الوفاء بجميع التعهدات، بغية مساعدة البلدان المتضررة بينما هي تسعى إلى الانتعاش. وأود مرة أخرى أن أرحب بالدور الحاسم الذي تضطلع به يوميا الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية وإدارتها.

صحيح أننا لا يمكن أن نتنبأ دائما بكيفية تغير الطبيعة، فإن في وسعنا اليوم مع ذلك أن نتخذ التدابير اللازمة لتوقع التغييرات وإدارة آثارها المدمرة. وفي ذلك الصدد، فإن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي افتتح اليوم في كوبي، اليابان، يشكل مناسبة حسنة التوقيت.

ويسرني أن مشروع القرار الذي قدمته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يؤكد على نحو خاص على الحاجة إلى زيادة جهودنا لتزويد الأمم المتحدة بآلية كفؤة لتنسيق مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ فضلا عن الإنذار المبكر المتصل بالكوارث والوقاية منها وتخفيف آثارها. وإنني مقتنع بأننا باعتماد مشروع القرار سنتخذ خطوة حاسمة نحو بلوغ ذلك الهدف الأساسي.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الجمعية العامة، وخاصة مجموعة الدول الآسيوية، على التمكين من عقد هذه الجلسة. وقبل كل شيء، أود مرة أخرى أن أعرب عن تعازيّ للبلدان التي تأثرت بكارثة سونامي، وان أحيي شعوبها على الشجاعة والتضامن اللذين

أظهرهما خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. وأعود من المنطقة وأنا فخور بكوني عضوا في البشرية.

في صباح ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اتخذت عبارة لم يستخدمها معظمنا أبدا من قبل معنى عالميا ومروعا. ففي ظرف سبع ساعات، ضرب انقضاض سونامي ١٢ بلدا عبر قارتين. وتكاد الحصيلة الإجمالية للوفيات تبلغ الآن ١٦٠٠٠٠ شخص – نصفهم من الأطفال، كما سمعنا رئيس الجمعية العامة يذكر في وقت سابق. ومن المرجح أن يزداد ذلك الرقم. وما زال ٢٧٠٠٠ شخص على الأقل في عداد المفقودين. وشرد أكثر من مليون شخص. وترك مليون شخص آخرين بلا مأوى. ودمرت الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات أو جرفتها مياه الفيضان. ولا ننسى آلاف المواطنين من عشرات البلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم الذي قتلوا أيضا في المأساة.

لقد عدت من فوري من جولة لثلاثة من أكثر البلدان التي تضررت وهي: اندونيسيا، حيث كانت الخسارة في الأرواح البشرية كارثية بما لا يقاس؛ وسري لانكا، التي عانت أيضا خسائر بشرية ضخمة فضلا عن تدمير الأجزاء الرئيسية للاقتصاد؛ وملديف، حيث تأثر بشكل مباشر ثلث السكان وأصبح العديد من الجزر غير قابلة للسكن. لقد شهدتُ ميلا بعد ميل من الخراب، حيث اختفت بشكل مفاجئ مجتمعات محلية كانت ذات مرة مفعمة بالحيوية. ونُظرت في أعين صيادي الأسماك الذي عبر صمتهم عن خسارتهم أكثر مما يمكن للكلمات أن تعبر. وشهدتُ أسرا تمزقت إربا وأمهات لا يمكن مواساتهن وأسباب معيشة أزيلت. ولكنني أيضا شهدت نماذج لأفضل ما تقدمه البشرية.

وتحركت حكومات البلدان التي تضررت بشكل عاجل للاضطلاع بدورها، مع تضافر جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص معها. ونظمت المجتمعات أنفسها بشكل تلقائي، بمد أيديها إلى جيرانها، دون انتظار الإيعاز إليها بما يجب القيام به. وفي آتشيه التقيت بالأشخاص المشردين الذي تم إيواؤهم في أفضل المباني–المنازل الحكومية والمدارس – بدلا من تركهم يعيلون أنفسهم على هوامش المجتمع. وفي سري لانكا التقيتُ بالأسر التي تم إيواؤها ورعايتها في مسجد، بصرف النظر عن دينها أو عرقها. وفي ملديف التقيتُ بسكان الجزر الذين نجوا من التأثير المباشر لحالة الطوارئ وهم يعملون ليل نهار لمساعدة زملائهم سكان الجزر المحتاجين.

وإن كانت تلك الكارثة الطبيعية لا مثيل أو سابق لها، فقد كانت الاستجابة الدولية كذلك. فقد هبّت البلدان المجاورة، سواء كانت متأثرة أو غير متأثرة، إلى تقديم العون لأكثر المتضررين. وقدمت سنغافورة وماليزيا والهند وتايلند وما زالت تقدم مساعدة عاجلة وجوهرية لاندونيسيا وسري لانكا. وقدمت الحكومات في جميع أرجاء العالم تبرعات وإسهامات في جيشان للعاطفة. وتعهد أكثر من ٦٠ بلدا حتى الآن بتقديم مساعدة. وقدمت المجموعة الأساسية والبلدان الأخرى التي لديها أصول عسكرية في المنطقة الدعم السوقي الأساسي للمسعى الإنساني.

وعبأت الأمم المتحدة نفسها في وقت مبكر وبشكل عاجل. وإنني متأكد بأنني أتكلم بالنيابة عنا جميعا بتقديم الشكر ليان إغلند، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ومرغريتا فلستروم، منسقتنا الخاصة في المنطقة – فضلا عن كارول بيلامي، مديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجيم موريس مدير برنامج الأغذية العالمي ورود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون الاجئين – على القيادة التي أظهروها منذ اليوم الأول. وقبل كل شيء، أشكر رجالنا ونساءنا في الميدان على العمل الرائع الذي ينجزونه في ظروف صعبة. ولقد انضمت أفرقة الأمم المتحدة لتقييم

الكوارث وتنسيقها في ظرف ٢٤ ساعة من وقوع الكارثة إلى أفرقتنا القطرية للأمم المتحدة، بقيادة المنسقين المقيمين. وضمت هذه الأفرقة جهودها إلى الحكومات المتضررة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الأخرى، فضلا عن البلدان التي تنشر أصولا عسكرية.

وكجزء من الاستجابة، اجتمع قادة المنطقة في جاكرتا لمناقشة جهد الإغاثة والتعمير. واتفقوا على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنسق ذلك العمل. ويجري إدراج المجموعة الأساسية، بالاتفاق بالإجماع، في أنشطة الأمم المتحدة. وقد ظل التعاون بيننا ممتازا.

كما أنني أطلقت في جاكرتا نداء عاجلا لتوفير ٩٧٧ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية الطارئة لما يقدر بـ ٥ ملايين شخص في خمسة بلدان. وكانت الاستجابة لذلك تبرعات سخية، والأهم من ذلك، المزيد من التعهدات القاطعة. وتبلغ التعهدات الرسمية الآن ٧٣٩ مليون دولار – أكثر من ٧٥ في المائة مما طلبناه. ويحدوني أمل كبير أن تتحول هذه التعهدات إلى نقد في أقرب وقت ممكن. وكانت هناك استجابة غير مسبوقة في جميع أرجاء العالم من الجمهور العام والقطاع الخاص، اللذين تبلغ مساهماتهما الآن بليون دولار تقريبا.

إننا مصممون على أن نرقى إلى مستوى ثقة مانحينا. وتعمل معنا مؤسسة برايس ووترهاوس كوبر لتعزيز الأنظمة القائمة للتعقب المالي ولضمان الشفافية في استخدام الأموال التي تم التبرع بها للنداء العاجل.

واليوم يمكننا القول مع بعض الشعور بالثقة إن الاستجابة الإنسانية تسير على المسار الصحيح. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوفير الغذاء لأكثر من ٣٠٠٠٠٠ شخص. وتقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة التقنية للمياه والتغذية والمرافق الصحية والتحصين وصحة النساء، ورصد الأمراض المعدية في نفس الوقت. وحتى الآن، لم ترد تقارير عن حالات رئيسية لتفشي الأمراض. ويوفر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الملجأ، بينما شحنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أطنانا من المواد التعليمية لمساعدة الأطفال على العودة إلى المدارس في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، تبدو التحديات الطويلة الأمد كبيرة. ونعلم من التجربة أن الفقراء يعانون دائما أكثر الضرر المستمر من تلك الكوارث الطبيعة، لأن ممتلكاتهم كثيرا ما يتم القضاء عليها بالكامل. وبالتالي فإننا بحاجة إلى أن نركز على الانتعاش الطويل الأمد والتعمير وأن نضمن أنه لا توجد من الآن فصاعدا فجوات في جهد التمويل.

ويعمل البنك الدولي بالفعل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، على تحديد احتياجات إعادة التأهيل والتعمير ويستكشف السبل للوفاء بها. وعلى النحو الذي دعا إليه اجتماع جاكرتا، فإنني سأعين مبعوثا خاصا بنهاية الأسبوع للاتصال مع الحكومات في البلدان المتضررة وضمان تنسيق الاستجابة وتشجيع المجتمع الدولي على أن يبقى مشاركا على الأمد الطويل.

وقد حدد السخاء والدعم اللذان شهدناهما خلال الأسابيع القليلة الماضية معيارا جديدا لمجتمعنا العالمي. ويحدوني الأمل أن نجد سبيلا لاغتنام هذه اللحظة وتعزيز هذه الروح وإحداث تأثيرها في الأزمات الأخرى في جميع أرجاء العالم. وآمل أن نتحد حولها لتضميد الجراح القديمة والصراعات التي طال أمدها. وآمل أن نتمسك بها بوصفها مقياسا لإنسانيتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بالبند ٣٩ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية العامة مشروع القرار A/59/L.58. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليتولى عرض مشروع القرار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة'' بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا – وهي بالتحديد، اندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فيت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية–فضلا عن المقدمين التالين لمشروع القرار: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، استراليا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، ايطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتان، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تونس، تيمور–ليشتي، جامايكا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، الصومال، الصين، طاجيكستان، غابون، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كندا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة ، منغوليا، موريشيوس، موناكو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

ولقد كان الزلزال وأمواج سونامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كارثة عالمية لم يسبق لها مثيل تتطلب استجابة عالمية لم يسبق لها مثيل أيضا. فكارثة بتلك الضخامة لم تحدث في فترة الستين سنة من عمر الأمم المتحدة. وقد دفع ذلك برابطة آسيان أن تطلب استئناف هذه الدورة للجمعية العامة تخليدا لذكرى الضحايا وللإعراب الجماعي عن التعازي. وإن حجم النكبة دفع بقادة رابطة آسيان إلى عقد اجتماع استثنائي أيضا في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حيث انضم إليهم رؤساء حكومات وقادة الكثير من البلدان والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، سعيا إلى تضافر الجهود المبذولة من باب الاستجابة للاحتياجات الآنية الملحة للمجتمعات المحلية المتضررة بشدة بالزلزال وأمواج سونامي.

وفي ظل هذه الخلفية، وبالنيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة آسيان، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لشعوب وحكومات البلدان الممثلة هنا، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ومواطني العالم على المؤازرة والمساعدة الجمة التي تدفقت في أعقاب هذه الجائحة. ورابطة آسيان تعرب مخلصة عن امتنانها للدعم الفوري القوي – المعنوي والمالي وغيره – الذي قدمته الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد من المجتمع الدولي لمساعدة البلدان المتضررة على الوقوف على أقدامها. إن استجابة المجتمع الدولي السريعة ودعمه المتواصل للمتضررين أبرزا حقا روح الشفقة والتضامن الدولي في أوقات النكبات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية الشديدة.

وتود رابطة آسيان أيضا أن تشكر الأمين العام على مبادرته الشخصية المباشرة بإطلاقه، في جاكرتا، نداء عام ٢٠٠٥ العاجل لزلزال/أمواج سونامي في المحيط الهندي، وقد حظي النداء باستجابة هائلة في جاكرتا وفي الاجتماع الوزاري المعني بالمساعدة الإنسانية للمجتمعات المحلية

المتضررة بأمواج سونامي، الذي عقد في جنيف في ١١ كانون الثاني/يناير.

وتثني رابطة آسيان على دور الأمم المتحدة – بدءا بالأمين العام، في القمة، إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، يان إغلند، والمنسقة الخاصة مرغريتا فلستروم، وجميع المسؤولين المتفانين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات الأخرى. ونثني أيضا على الصليب الأحمر الدولي، على دعمهم لجهود حكومات البلدان المتضررة المبذولة للتخفيف من وطأة الكارثة.

وتود رابطة آسيان، في تناولها لجهود الإنعاش والتعمير، أن تشدد على الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المتوسط والطويل الأمد للكارثة على الدول المنكوبة، الذي يتطلب دون ريب استجابة مستدامة لا تتذبذب. إن التغطية الإعلامية التي حافظت عليها وسائط الإعلام للآثار الطويلة الأمد لأمواج سونامي بقصد جذب اهتمام المجتمع الدولي وصبه على قضية سونامي، كانت استثنائية. ولكن بعد أن يفتر اهتمام وسائط الإعلام بالقضية، ربما يعتقد المجتمع الدولي، خطأ، بأن الحياة الطبيعية قد استعيدت في جميع المجتمعات المحلية المتضررة، وإن كان ذلك الواقع بعيدا جدا جدا عن الحقيقة.

وبالمثل ينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على تركيزه فيما يتجاوز جهود الإغاثة الطارئة المبذولة حاليا بغية استدامة الإرادة السياسية للدعم المتوسط والطويل الأمد لجهود التأهيل والتعمير والتخفيف من الخطر التي أخذت حكومات البلدان المتضررة زمام المبادرة ببذلها. ولبلوغ تلك الغاية اقترح رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في جاكرتا أن يعين الأمين العام ممثلا خاصا وأن يعقد مؤتمرا دوليا لدراسة احتياجات التأهيل والتعمير في البلدان المتضررة.

إن أمواج سونامي المدمرة تعلمنا درسا مؤلما وقيما حقا. إن لم نتعظ بالدروس التي لا تقدر بثمن وإن لم نتعلم من النكبة وإن لم نتخذ خطوات محددة، فسنواجه إمكانية الاضطرار إلى التعامل مع حالة مزرية أشد في المستقبل. وفي ذلك الصدد أود أن أسلط الضوء على بعض من الدروس البارزة التي يجب أن نتعظ بها.

الدرس الأول هو أننا جميعا يمكن أن يلحق بنا الأذى من الكوارث، وأن الكوارث يمكن أن تضرب أقاليم كاملة وأن تدمر كل ما يقف في طريقها من بشر ومن ممتلكات. لقد ألحقت أمواج سونامي أذى مباشرا بـ ١٢ بلدا في منطقة المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا، وأودت بحياة الآلاف، بمن فيهم زوار من أكثر من ٤٠ أمة من مختلف أرجاء العالم، وتسببت في أضرار مادية يعجز عنها الوصف. ولا يجوز إغفال أو تجاهل أي نوع من النكبات، فعلية أو محتملة. ولم يسبق في التاريخ الحديث أن شهدنا خرابا مدمرا بهذا النطاق ناجما عن كارثة طبيعية عصفت بمنطقة شاسعة جدا.

ثانيا، يجب على المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية أن تحسن تنسيق جهودها للتقليل إلى الحد الأدنى من الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. إن التنسيق الفعال عنصر جوهري من أعمال الاستعداد والاستجابة للكوارث التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بأسرها والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وينبغي بذل الجهود للنهوض بالتكامل وتجنب الازدواجية.

الدرس الثالث هو أن البلدان ينبغي أن تعمل معا على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي وأن تبدأ في وقت مبكر بدلا من الانتظار إلى ما بعد أن تضرب الكارثة حتى تهب إلى العمل. وفي ذلك الصدد تستحق أن تؤخذ في

الحسبان زيادة تعزيز قدرات الرد السريع لجهود الإغاثة الإنسانية الآنية، تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال ترتيبات احتياطية محتملة. ومن المتوقع أن يقوم المؤتمر العالمي المعني بالتخفيف من الكوارث، المقرر عقده في كوبي، اليابان، بالنظر في تلك القضايا باستفاضة بقصد التوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة.

وعلى نفس المنوال تشدد رابطة آسيان على الحاجة الملحة لتأسيس نظام إقليمي للإنذار المبكر، خاصة لأمواج سونامي، في المحيط الهندي ومنطقة جنوب شرقي آسيا، وتلاحظ الاهتمام الذي أعربت عنه بعض الحكومات والهيئات والمنظمات، بما فيها المركز الآسيوي للتأهب للكوارث، دعما لتأسيس ذلك النظام كجزء من الأجهزة الإقليمية والعالمية لإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. كما نرحب بالانعقاد المقترح لاجتماع وزاري إقليمي معني بالتعاون الإقليمي فيما يتعلق بنظام للإنذار المبكر من أمواج سونامي، في تايلند في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

أخيرا، إن تخفيف المخاطر يعتمد على فعالية الاتصالات وتشاطر المعلومات. وقد بينت الكوارث أن المعلومات والبحوث القيمة من القطاع التقني لا فائدة منها في غياب التعامل المباشر المفتوح. ونحن بحاجة إلى تقوية الصلة بين المؤسسات العلمية والسلطات الوطنية والمحلية ابتغاء تحسين ردود فعلنا على الكوارث، وتجنب الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الكوارث.

ومع وضع هذا في الاعتبار أود الآن أن انتقل إلى مشروع القرار المعروض على الجمعية. نود أن نشكر كل الوفود التي تعاونت تعاونا وثيقا مع رابطة آسيان في إطار زمني قصير جدا لإعداد مشروع القرار الهام هذا، وكذلك جميع الذين انضموا إلى آسيان والبلدان المتضررة، من خلال مشاركتهم في تقديم مشروع القرار، وأعربوا عن مشاعرهم وقدموا نصائحهم.

مشروع القرار الذي نعرضه اليوم يستلهم روح إعلان العمل لتقوية الإغاثة الطارئة والتأهيل والتعمير والمنع في أعقاب كارثة الزلزال وأمواج سونامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي صدر في نهاية الاجتماع الاستثنائي لزعماء رابطة آسيان في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير.

وقبل أن أختتم أود أن أشير إلى أن الفقرة السابعة من الديباجة يجب أن يكون نصها كما يلي:

”**وإذ ترحب** بالإعلان الصادر في الآونة الأخيرة عن الدائنين في نادي باريس بأنهم لن يطلبوا سداد مدفوعات الديون من البلدان المتأثرة التي ستطلب مثل ذلك التيسير، ريثما يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإجراء تقييم تام لاحتياجاتها المتعلقة بالتعمير والتمويل، وكذلك بالمبادرات المحددة التي اتخذتها البلدان بشأن هذه القضية“.

والفقرة الخامسة عشرة من الديباجة يجب أن يكون نصها كما يلي:

”**وإذ تحيط علما** بنتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في موريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥“.

والفقرة ١٤ من المنطوق يجب أن يكون نصها كما يلي:

”**ترحب أيضا** باعتزام المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث مناقشة مسألة وضع نظام عالمي

وإقليمي للإنذار المبكر بتولد أمواج سونامي كجزء من جدول أعماله''.

وفيما يتعلق بالفقرتين ٧ و ٨ أود أن أبلغ الدول الأعضاء بأنه تم التوصل، نتيجة لمشاورات مكثفة بين الوفود المهتمة، إلى نص متفق عليه، حسبما يتجلى في مشروع القرار الحالي المعروض على الجمعية الآن.

ونحن في رابطة آسيان نشاطر زعماءنا اعتقادهم بأننا، بتضافر الجهود المستلهمة بروح الشفقة، سنتغلب على آثار هذه الكارثة والكوارث التي قد تعترض طريقنا في المستقبل. ومشروع القرار الذي نطرحه اليوم يمثل إحدى الآليات التي ستساعدنا على التهيؤ للمستقبل.

أخيرا، تود رابطة آسيان أن تشكر الجميع على تأييدهم ومشاركتهم في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة وتتطلع إلى مساندتهم لمشروع القرار الهام هذا، بأن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد جني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية إندونيسيا وعن أولئك الذين تغيرت حياتهم من جراء أمواج سونامي في المحيط الهندي مؤخرا، يود وفدي أن يعرب لكم، سيدي، عن الشكر على إتاحة هذه الفرصة لنا لمخاطبة هذه الجلسة في الدورة التاسعة والخمسين المستأنفة للجمعية العامة. إن الظروف المحيطة بجلستنا اليوم تؤكد بشكل قاطع حسن توقيتها وأهميتها. وفي ذلك الصدد تعلن إندونيسيا تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان).

جلسة اليوم تنعقد في أعقاب أشد زلزال تحت البحر يتذكره الناس وقع مقابل ساحل سومطرة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. ولئن كانت الخسائر بالأرواح الناجمة عن تلك الكارثة الأسطورية تتغير باستمرار، فإنها تجاوزت اليوم ١٦٠ ٠٠٠. وتواصل إندونيسيا حساب الخسائر البشرية التي تكبدتها، ومعظمها في مقاطعة آتشيه، حيث بلغت، حتى اليوم، أكثر من ١١٠ ٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك ثمة ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ في عداد المفقودين وأكثر من ٧٠ ٠٠٠ مشرد، حيث قلبت حياتهم رأسا على عقب عندما خسروا ليس فقط منازلهم، بل أيضا، وهذا مدعاة لحزن أكبر، وسائل معيشتهم، وأصبحوا يعيشون الآن في ملاجئ مؤقتة.

ولكننا نسلم مع الامتنان بأن التحدي الماثل أمامنا لا نواجهه بمفردنا. ففي مواجهة هذه المأساة الإنسانية الكبيرة، استجبنا جميعا بدافع شعور عميق بالإنسانية المشتركة. لقد شهدنا مظاهر مدهشة للحب والرحمة والعناية الصادقة من جميع الجهات. وكانت هناك تبرعات واسعة النطاق للإعانة، واستجابة دولية رائعة لم يسبق لها مثيل من خلال الجهود الإنسانية الغوثية.

وكانت الأمم المتحدة في مقدمة كل ذلك، وهي التي عبأت المجتمع الدولي كي يعطي بسخاء، وما فتئت تساعد البلدان المضيفة المتضررة على تنسيق الجهود الغوثية المقدمة إليها. ولذلك تعرب إندونيسيا، من خلالكم سيدي الرئيس، عن خالص امتنانها وتقديرها. وننضم إلى الأمين العام كوفي عنان في الإعراب عن الأمل أن يدوم هذا التدفق العالمي للتضامن والسخاء على المدى البعيد.

ومع امتنان إندونيسيا القلبي للدعم والتعاطف الكبيرين من المجتمع الدولي، تجدر الإشارة إلى أن الناس من جميع مناحي الحياة في إندونيسيا قد أظهروا أيضا تعاطفهم وتضامنهم الكاملين، من آدي، وهو تلميذ في مدرسة ابتدائية في سولو تبرع بمدخرات حصَّالته ، إلى ماركوس، رجل الأعمال من شمال سولاويسي الذي أرسل صناديق تحوي الأغذية والبطاطين. ولقد تبرع موظفو مصرف إندونيسيا

برواتبهم الشهرية لأشقائهم وشقيقاتهم في آتشه. وتتضافر المبادرات المختلفة الفردية والجماعية – بما في ذلك المساعدة الطوعية التي قدمها المساعدون الطبيون، وكذلك المستشارون المعنيون بالأطفال وعمال الإنشاءات من جميع أنحاء إندونيسيا – للمساعدة على إعادة بناء آتشه. والجميع تواقون إلى إظهار تضامن إندونيسيا مع رفاقهم من أبناء الوطن في آتشه بوصفهم أعضاء في الأسرة الإندونيسية الكبيرة.

ورغم أن تلك الجهود أعادت قدرا من الوضع الطبيعي إلى المجتمعات المتضررة من خلال ضمان توافر الخدمات العامة – مثل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم وغيرها من المتطلبات الأساسية – من الأهمية التنويه بأنه يتعين مواصلة هذا الدعم خلال مرحلتي الإصلاح وإعادة الإعمار. وتتطلب عناصر عملية الإصلاح هذه نُهُجا وتسهيلات مختلفة لتلبية الاحتياجات المختلفة للضحايا بالقدر الكافي، لاسيما احتياجات الـ ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي في آتشه.

في ذلك الصدد، تُبذل الجهود التي تشارك فيها القوات المسلحة الإندونيسية والسلطات المحلية والمتطوعون ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لإقامة ٢٤ مركزا لإعادة التوطين حتى توفر المأوى للمشردين. وستعطي تلك المراكز المقيمين فيها قدرة أكبر من الناحية السوقية على الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وستُقام المراكز وفقا للمبادئ والمتطلبات التي حددتها الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى، وسيشارك فيها آخرون من أصحاب المصلحة لضمان إمكانية توفير نوعية مقبولة للمعيشة في تلك المنشآت.

وأقامت الحكومة أيضا بالتعاون مع الأمم المتحدة مركزا للإدارة المشتركة للكوارث في جاكرتا داخل مكتب نائب الرئيس، يوسف كالا. ويعمل الآن وزير تنسيق الرفاهة الشعبية في الميدان داخل إقليم آتشه من أجل تنسيق عمليات الإغاثة. والغرض الرئيسي للمركز هو تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات لإدارة وتنسيق جهود الإغاثة الدولية، التي يُنتظر أن تستمر لمدة من ستة أشهر إلى عام. ويُراد لذلك التعاون أن يضمن الإدارة السليمة والمسؤولة للمعونة الواردة من مصادر وطنية وإقليمية ودولية عديدة.

وللتأكد من أن تلك المجتمعات لن تتعرض لمصير مماثل في المستقبل، تعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا، شأنها في ذلك شأن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بأنه ينبغي إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر من أجل تجنب الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية والممتلكات التي نجمت عن سونامي كانون الأول/ديسمبر. ولذلك نؤيد تماما الاقتراح الداعي إلى إنشاء مركز إقليمي للإنذار المبكر من سونامي في منطقة المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا، ويكون مشابها لشبكة الإنذار في المحيط الهادئ المقامة في هاواي. ولو كان نظام كهذا قائما لأُنقذت أرواح آلاف البشر.

على نحو مماثل، وأثناء اجتماع اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المنعقدة حاليا في جاكرتا، اقتُرح تكوين قدرة مؤسسية إقليمية إنسانية للرد السريع تتبع الرابطة من أجل التعبئة والنشر السريعين لأفراد مدنيين وعسكريين عند معالجة حالات الطوارئ في بلدان الرابطة. وتلك المبادرة في الحقيقة خطوة ملموسة في متابعة تنفيذ إعلان جاكرتا الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ختاما، ترحب إندونيسيا في غمرة أوضاعها الصعبة الراهنة بدعم المجتمع الدولي، وهي بلا شك ممتنة لهذا الدعم. فذلك التضامن لن يبقى في قلب وذاكرة كل إندونيسي فحسب بل إنه يثبت حتى الآن أنه مورد ثمين في جهودنا للتعامل مع آثار سونامي المأساوية. ويجب في الواقع استدامة

ثقافة التضامن الدولي التي نشأت أثناء التصدي لهذه المأساة الكبرى. فلابد أن يصبح العمل الجماعي السمة المميزة للعلاقات الدولية في المستقبل. وكما قال رئيسنا، السيد سوسيلو بامبانغ يودهويونو، ”عندما تنقشع هذه الأزمة، دعونا لا نعود إلى ما كانت عليه الأمور، فلا نصبح مجتمعا متماسكا مرة أخرى إلا بعد أن تصيبنا كارثة أخرى“.

السيد غوناتيليكي (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): استؤنفت الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة للنظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال في أعقاب السونامي المهلك الذي أصاب بلدانا عديدة في منطقة المحيط الهندي.

ونظرا لأن سري لانكا بعيدة عن منطقة الزلازل فلم يكن لديها ما يدعو للقلق من مثل هذه الكوارث الطبيعية، التي تسبب أضرارا مأساوية للبلدان المعرضة للزلازل. ففي ذاكرة سري لانكا الحية لم نشهد أبدا ضراوة الطبيعة في هيئة سونامي. والواقع أن المصطلح الفني نفسه لم يكن له وجود في مجموع مفردات لغتنا حتى مجيء ذلك الأحد المشؤوم في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

تقع سري لانكا على بعد أميال من بؤرة الزلزال البركاني المميت الذي ضرب باندا آتشه في ذلك اليوم المشؤوم. ورغم ذلك، تعرضت الأجزاء الشمالية والشرقية والجنوبية والجنوبية الغربية من بلدنا لوطأة أمواج سونامي كلها، التي قتلت أكثر من ١٥٩ ٠٠٠ شخص في المنطقة، وجرح عشرات الآلاف وشرد ملايين الأشخاص من سكان منطقة امتدت حتى الساحل الشرقي لأفريقيا.

وبات العالم الآن يعرف أن سري لانكا كانت ثاني أكثر بلد متضرر، بعد إندونيسيا. ورغم أننا مازلنا لم نحدد الأرقام النهائية، إلا أنه طبقا لما لدينا الآن من إحصائيات نعلم أن جدار مياه البحر الذي اندفع نحو شاطئنا في ذلك اليوم قد أزهق أرواح ١٩٥ ٣٨ شخصا. ومن المنتظر أن يتجاوز عدد الوفيات ٠٠٠ ٤٠ شخص. وهذا عدد هائل بالنسبة إلى بلد صغير مثل بلدي. وكان من بين الموتى عدد لا يُحصى من الأطفال، وقد يتجاوز العدد ٠٠٠ ١٢ طفل. كما أن الأمواج المهلكة يتّمت أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل، وحرمت ٢٠٢ ٣ طفلا آخرين من أحد أبويهم.

وإذا كان عدد الموتى مروعا فحالة الناجين مفزعة بشكل مماثل. إذ لدينا اليوم على وجه التقريب أكثر من نصف مليون شخص من المشردين داخليا يقيمون في المخيمات والمدارس ومنشآت أخرى مؤقتة. لقد فقد أولئك الأشخاص كل شيء يمتلكونه تقريبا. وبالتالي فإن توفير المأوى والمأكل ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية لمثل هذا العدد الهائل من الأشخاص، المنتشرين على مساحة واسعة من منطقتنا الساحلية، قد أصبح مهمة ضخمة للحكومة.

وبالنظر الى الظروف المؤلمة التي يعاني منها المشردون الضعفاء جسديا وحقيقة ان عليهم ان يعيشوا على الحسنات فان من المحتمل ان يقعوا ضحايا الامراض التي تسببها الحشرات الناقلة للجراثيم وتنقلها المياه. وبالتالي، بينما كنا نحفر بحثا عن الموتى وازالة الانقاض تعين علينا ايضا ان نفرغ الآبار التي تزود بمياه الشرب، وان نطهرها وان نجعل استعمال مصادر المياه هذه مأمونا بالنسبة الى المستهلكين حتى نستطيع منع حدوث امراض ينقلها الماء مثل الديزنطاريا والكوليرا. ولكن بفضل التدابير التي اتخذتها السلطات المعنية نجحنا في منع انتشار الاوبئة. وعلى الرغم من تدفق تجهيزات ومؤن الاغاثة من اجزاء كثيرة من العالم فان الاعتناء بعدد كبير جدا من السكان ليس يقينا مهمة سهلة. وتصبح الحالة اشد مقتا حينما ندرك ان توفير المؤونة للمشردين لن ينتهي خلال اسبوع او شهر، ولكنه سيتطلب فترة زمنية اطول

كثيرا حتى يعاد توطينهم، ومساعدتهم على اعادة بناء حياتهم وجعلهم مستقلين اقتصاديا مرة اخرى.

ان اعادة التوطين والتعمير لن يكونا مهمة سهلة ايضا. قرابة ٩٠ الف بيت اصبحت كومات من الحجارة واكثر من ٤١ الف بيت تضررت على نحو جزئي. والخطوة الاولى هي نقل المشردين من المباني العامة من قبيل المدارس حتى يستطيع الاطفال الذين كان من حظهم ان يبقوا على قيد الحياة ان يعودوا الى المدارس وان يختلطوا الواحد منهم بالآخر، مقللين الى الحد الادنى آثار الصدمة الرهيبة التي عانوا منها. ويعني ذلك اننا بحاجة الى ملاذ مؤقت. وفي الاسبوع الماضي وجهت الحكومة نداء ملحا بتوفير ٥٠ الف خيمة. وفي تلك الغضون يتعين على الحكومة ان توفر اموالا لتوفير السكن الدائم للمشردين وان تتخذ خطوات لبناء البيوت في اماكن اكثر امانا. ويعني ذلك واقعيا التخطيط السليم وتوفير كمية كبيرة من رأس المال في اقرب وقت ممكن.

لقد وجهت تسونامي ضربة سببت الشلل لقطاعين حيويين من اقتصادنا، اي صناعة مصائد السمك والسياحة في مناطق الشواطئ. ووفقا للتقرير رقم ١٧ الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الانسانية فان اكثر من ١٩ الف مركب للصيد اما دمرت او اصابها الضرر. وذلك يمثل نسبة عالية تبلغ ٦٦ في المئة من اسطول صيد السمك الذي نمتلكه. ومات عدد كبير من صائدي الاسماك بلغ ٧٥٠٠، ولا يزال ٧٠٨٦ في عداد المفقودين ويفترض انهم من الذين لقوا حتفهم. واجمالا اكثر من ٩٠ الف شخص يمثلون قطاع مصائد الاسماك قد شردوا. وتكلفة اصلاح القوارب او استبدالها، واصلاح موانئ مصائد الاسماك، ومصانع الثلج، واحواض السفن وما الى ذلك تكلفة مذهلة. وحتى بالتدفق السريع لرأس المال والمعدات اللازمة فان عودة صناعة مصائد السمك الى وضعها السوي بعد التخريب الذي احدثه تسونامي ستستغرق سنين. والضرر الذي لحق بقطاع السياحة كبير ايضا، ويبلغ ملايين الدولارات. ولكن السياحة المعتمدة على الشواطئ، نظرا الى كونها صناعة نشيطة، ستنهض من تعثرها خلال اشهر بتوفر الاستثمارات النشيطة. ويسعدني ان اقول ان العودة الى الوضع السوي جارية فعلا.

وبالاضافة الى هذين القطاعين الحيويين من قطاعات اقتصادنا فان الدمار والضرر اللذين سببا لبنى اساسية اخرى — من قبيل المدارس والمستشفيات والطرق وسكك الحديد والجسور وخطوط الكهرباء وشبكات مصارف المياه ونظم الاتصالات اللاسلكية وما الى ذلك — واسعا النطاق. ويقدر ان اعمال التعمير واعادة التأهيل ستكلف حوالي مليار ونصف مليار دولار.

وفي الوقت الذي كان فيه سكان سريلانكا يشعرون انهم يعانون بمفردهم رفعت معنوياتنا حينما شاهدنا التعاطف والمواساة المنهمرين من المجتمع الدولي. والاولى التي هبت لمساعدتنا كانت جارتنا الهند، وهي ضحية اخرى لتسونامي الذي الحق ضررا واسع النطاق بمناطق شواطئها وقتل اكثر من عشرة آلاف شخص. وخلال ايام كانت بالمثل بلدان اخرى تضيق كثرتها عن ذكرها تقدم لوازم الاغاثة والانقاذ وتوفر الافراد الطبيين وغيرها من وجوه المساعدة. وقامت الامم المتحدة بالعمل في نفس يوم تسونامي واتخذت ادارة الشؤون الانسانية خطوات فورية لتقييم الحالة واتخذت ترتيبات لتوفير الاغاثة باالسرعة الممكنة. وتقدم جمع كامل من البلدان الصديقة، تجاوز عددها الخمسين، ومؤسسات التسليف الدولية وشركات خاصة كبيرة وصغيرة ومنظمات غير حكومية دولية ومؤسسات دينية وافراد بعروض سخية للمساعدة بطريقة لم يشهدها العالم قبلا، في مسعى مشترك لجلب الاسعاف والعزاء للضحايا في البلدان المنكوبة. ونحن مدينون لكل هذه البلدان والمؤسسات والاشخاص بدين الامتنان العميق لمساعدتنا على مواجهة الازمة الانسانية المتجلية للعيان. والتعهدات بالتبرع التي قدمت حتى الآن، في

كل من جاكارتا وجنيف، سخية ومطمئنة تماما. وما يلزم الآن هو تحويل هذه التعهدات الى نقد ومواد بالسرعة الممكنة حتى تبدأ على نحو جدي عملية التعمير واعادة التأهيل وحتى يستطيع الباقون على قيد الحياة ان يعتمدوا على انفسهم مرة اخرى. وعلى الرغم من هذا الحدث غير المتوقع فان سريلانكا واثقة بان هذه الكارثة لن تعترض طريق تحقيق اهدافنا الانمائية المتوسطة والطويلة الامد.

والمساعدة المالية وحدها لن تكفي في انجاز عملية العودة الى الوضع السوي. ثمة قدر كبير مما يمكن القيام به. ولا حاجة بي الى التأكيد على ان معظم البلدان المتضررة تقع عليها ايضا مسؤوليات خدمة الديون الكبيرة. والديون الواقعة علينا، وانا اتكلم عن سريلانكا، تبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار. وفي الحقيقة خصصت ٥٠٠ مليون دولار في ميزانية السنة الراهنة لخدمة الديون. ونظرا للخراب غير المتوقع الذي احدثه تسونامي والضرر المادي الذي عانينا منه سنخصص كل الموارد المتاحة للجهد التعميري، شريطة ان تمنحنا البلدان المانحة ومؤسسات التسليف الدولية تدابير الاعفاء من الدين. وفي هذا الصدد نحن ممتنون لبلدان مثل الصين على اعفائنا من الديون المستحقة لها. ونحن ممتنون ايضا للقرار الذي اتخذه نادي باريس الذي يضم ١٩ عضوا بمنح وقف مؤقت لا يتجاوز امده سنة واحدة لقضاء الديون.

وفضلا عن تدابير الاعانة والاعفاء من الديون يمكن للبلدان المتقدمة النمو ايضا ان تتخذ تدابير اخرى لمنح الاعفاء لنا بقصد التصدي للضربة الاقتصادية الناجمة عن الكارثة الطبيعية. وتدبير من هذا القبيل من شأنه ان يكون توفير امكانية وصول الاسواق لصادرات البلدان المتمتعة بالشروط الامتيازية طيلة فترة محددة للتعجيل بعملية استعادة الوضع السوي.

وعلى الرغم من مدى التدمير الذي سببته المأساة، من الناحيتين الانسانية والمادية، يسعدني ان اخبر الجمعية العامة بان عملية التعمير في سريلانكا تتقدم فعلا تحت الاشراف الشخصي للرئيس تشاندريكا بانداراناياكا كوماراتونغا. تتقدم ثلاث قوى عمل رائدة مركزا وطنيا للعمليات، انشأه الرئيس بسرعة، وتتناول هذه القوى الانقاذ والاغاثة واعادة البناء والشؤون اللوجستية والقانون والنظام. وقوى العمل الثلاث هذه يرأسها المسؤولون الاعلى في البلد ويدعمهم ممثلو الوزارات والادارات المختصة. ويسعدني ان اقول انه بفضل العمل المتفاني الذي قامت به قوة العمل لاعادة بناء الامة حقق تقدم كبير فعلا. وازاح الرئيس الستار عن خطة عمل سريلانكا في ١٧ كانون الثاني/يناير.

وبينما نركز على اعمال التعمير واعادة تأهيل المشردين من المهم ايضا ان نطلب الى اصدقاء سريلانكا — الذين تعهدوا في وقت الحاجة الماسة بتقديم مواردهم — ان يوصلوا مساعدتهم الى القطاعات الحيوية من اقتصادنا بالسرعة الممكنة. لا يمكن ان يتوقع ملايين المشردين ان يكونوا رهن الاقامة في مخيمات اللاجئين لفترات طويلة، واصلاح البنية الاساسية المتضررة لا يمكنه ايضا ان يؤخر مدة طويلة. ويجب إحياء اقتصادات البلدان المتضررة بسرعة لتفادي نشوء تهديدات اجتماعية وغيرها من التهديدات التي يمكن أن تتلو كارثة بهذه الضخامة. وسري لانكا لديها كل الأسباب لتعتقد أنه يمكنها أن تركب قمة الموجة وتصل إلى بر الأمان سريعا، بدعم وتعاون المجتمع المانح.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بشكر الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها، والبلدان الصديقة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية من وطنية ودولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية الإنسانية والشركات الخاصة، فضلا عن الأفراد، على الدعم المعنوي والمادي والمالي الذي قدمته إلينا تلك الجهات في لحظة حالكة

من تاريخنا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا للأمين العام والقادة العالميين الآخرين الذين هرعوا إلى المنطقة التي دمرتها أمواج سونامي لتقييم الحالة بصورة مباشرة وتقديم المساعدة. وأخيرا، تود سري لانكا أن تعرب عن تقديرها لإندونيسيا على تنظيم مؤتمر دولي في غضون بضعة أيام بعد الكارثة. ونشكر أيضا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على قيادتها مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة.

السيد شيمونغكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تقدير وفدي لعقد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة اليوم في الوقت المناسب. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

إن الزلزلة التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وأمواج سونامي التي نتجت عنها قد سببت الفجيعة والألم والدمار على نطاق واسع جدا. وكان حجم الكارثة في الواقع يفوق التصور ولم يسبق له نظير. وتايلند، شأنها شأن البلدان الأخرى في آسيا وجميع أرجاء العالم، حزت في نفسها كثيرا الخسائر الكبيرة الناتجة عن تلك الحادثة. إذ لقي أكثر من ٥ ٣٠٠ حتفهم في تايلند وحدها، بينما لا يزال الآلاف مفقودين. وفي ذلك الصدد، تشاطر تايلند أصدقاءنا حول العالم الذين تضرروا من الكارثة ألمهم ومعاناتهم. ونود أن نتقدم بتعازينا العميقة إلى جميع الضحايا وأسرهم. وفي الوقت نفسه، نود أيضا أن نعرب عن أخلص امتناننا لجميع الذين أعربوا لنا عن مؤاساتهم ومدوا إلينا يد التعاون والمساعدة منذ البداية الأولى لهذه الفترة الصعبة.

وقد انتقلت تايلند الآن من مرحلة عمليات الإغاثة بعد الكارثة إلى مرحلة التعمير. وبالتالي انتقلت الأولوية من توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والإمدادات الطبية إلى إعادة تأهيل سبل كسب العيش والهياكل الأساسية والبيئة، وتوليد الدخل وتقديم الاستشارات النفسية للذين سببت لهم الحادثة صدمة نفسية عنيفة.

ويشير التقدير الأولي لحجم الدمار إلى خسارة تبلغ أكثر من نصف بليون دولار نتيجة لكارثة سونامي في تايلند. وبغية تخفيف هذه الخسائر، وافقت الحكومة التايلندية على مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لمساعدة الشعب التايلندي بتوفير المأوى المؤقت، والتعويض عن خسائر الأسر، والتدابير الصحية والمساعدة في مجال الرعاية الصحية. ووافقت الحكومة أيضا على إعفاءات ضريبية للمتضررين من الأفراد والشركات والهيئات. وتشمل المساعدة المالية الأخرى إعادة هيكلة الدين، وتأجيل الدين، وخفض أسعار الفائدة والرسوم من جانب المصارف التجارية التايلندية.

ورغم أننا نحن أنفسنا ضحايا للكارثة، فإننا مع ذلك حاولنا أن نفعل كل ما في وسعنا، في حدود طاقتنا ومواردنا، لمساعدة أصدقائنا في المنطقة ممن هم في حاجة أكبر إلى المساعدة. وأسهمنا حتى الآن بمبلغ مليون دولار في عملية الإغاثة في مجملها. وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون بالصمود ومواصلة الاضطلاع بدور مساهم في تنسيق الإغاثة والمساعدة المتعلقة بالتعمير للبلدان المتضررة في المنطقة. ويشمل التزامنا أيضا ضمان أن يصبح السكان الذين يعيشون على سواحل المحيط الهندي قادرين على الحياة بشكل آمن وأكثر قابلية للتنبؤ في المستقبل.

وبينما ننظر إلى الوراء إلى تلك الحادثة المحزنة ونحاول التواؤم مع ما جرى، ينبغي لنا أيضا أن ننظر إلى الأمام نحو المستقبل وأن نتعلم من جوانب قصورنا. وواحد من الدروس الرئيسية المستفادة من هذه الحادثة أن الوقاية مفتاح الأمر. ونحن في الحقيقة لا يمكننا أن نظل راضين عن أنفسنا ومتراخين. ولا يمكننا إهمال بيئتنا. وقد حان الوقت أيضا

للقيام بعمل جماعي وغرس ثقافة الوقاية لمنع ما يمكن منعه. ولذلك ستستضيف تايلند في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في فوكيت، اجتماعا على المستوى الوزاري بشأن التعاون الإقليمي فيما يتعلق بترتيب للإنذار المبكر بسونامي، والإسراع بعملية إنشاء نظام فعال وعامل للإنذار المبكر الآني، ذي رقعة جغرافية تشمل منطقة حافة المحيط الهندي.

وتايلند، إذ تأخذ ذلك في الحسبان، اقترحت في الاجتماع الخاص لزعماء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في جاكارتا في ٦ كانون الثاني/يناير، توسيع مركز الاستعداد للكوارث التابع للرابطة واستخدامه نواة لترتيبات الإنذار المبكر الإقليمية المرتقبة في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ونأمل أن يوفر اجتماع فوكيت الزخم السياسي المطلوب لتحقيق تلك الغاية. هذا، وتدرك تايلند تماما الكمية الكبيرة من الموارد المالية اللازمة إذا أردنا تحقيق أهدافنا بنجاح. ولذلك سنقترح في فوكيت إنشاء صندوق استئماني طوعي لوضع ترتيبات إقليمية للإنذار المبكر في المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا في أقرب فرصة ممكنة. وكدليل على التزامنا بتلك المبادرة، تعهدت تايلند بمبلغ ١٠ ملايين دولار كرأسمال ابتدائي.

إن معاناتنا من هذه المأساة علمتنا درسا باهظا، هو أنه يجب علينا العمل معا بشكل أوثق على جميع المستويات – الوطني والإقليمي والعالمي – لنكون أفضل استعدادا وأكثر أمنا. وتوفير التوعية الأساسية للذين لا يعلمون، أو يعلمون قليلا، عن البيئة – وخاصة عن العواقب الوخيمة لأمواج سونامي – يمكن أن يكون أساسا جيدا لجهود الوقاية الطويلة الأجل. وتعلمنا أيضا أن المجتمع الدولي قادر على التوحد في وجه معاناتنا المشتركة. ولذلك تعتقد تايلند اعتقادا راسخا أنه يتعين علينا اغتنام لحظة التوحد هذه وترجمة هذه الذخيرة من النوايا السياسية الحسنة إلى أعمال تعاونية ملموسة في التعامل مع كارثة سونامي وغيرها من أنواع المخاطر الطبيعية التي تضر بمستقبلنا المشترك.

السيد لطيف (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن خالص تقدير وفدي للقيادة التي أظهرتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في طلب استئناف الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للنظر في الآثار المدمرة التي خلفها الزلزال وأمواج سونامي الناتجة عنه والتي ألحقت أضرارا بالعديد من البلدان في جنوب شرق آسيا وفي أفريقيا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبموت أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن، تسببت أمواج سونامي في كارثة ذات أبعاد أسطورية. ولذلك نحن نرى أن جلسة الجمعية العامة هذه أساسية وجاءت في أنسب وقت.

وأود أيضا أن أعرب عن امتنان حكومة وشعب ملديف على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير الإغاثة الإنسانية للبلدان المتضررة. إن الكفاءة المهنية والسرعة اللتين تفاعلت بهما المنظمة مع هذه الكارثة الهائلة تستحقان الثناء والإعجاب. وكانت زيارة الأمين العام، كوفي عنان، إلى أكثر البلدان تضررا إيماءة تبعث الاطمئنان في هذا الوقت العصيب. وبعثت زيارته إلى بلدنا، ملديف، في نفوس شعبنا الكثير من الارتياح في وقت الحزن والكرب هذا. ونحن نشكر الأمين العام وفريقه المقتدر، برئاسة السيد يان إيغلند، على القيادة التي يوفرونها في الاستجابة للحالة.

وأود أيضا أن أشارك الآخرين في الإعراب عن مؤاساتنا وتعازينا القلبية الخالصة لحكومات وشعوب إندونيسيا وسري لانكا والهند وتايلند وماليزيا وميانمار والصومال وسيشيل، وكذلك للبلدان الأخرى التي فقدت مواطنين في هذه المأساة. ونتضرع إلى الله العلي العظيم أن يهبها القوة والشجاعة للتغلب على هذه المأساة المروعة للغاية.

ويسرني أيما سرور أن أعرب، بالنيابة عن حكومة وشعب ملديف، عن عميق امتناننا وتقديرنا للمساعدة السخية للغاية والفورية التي قدمتها البلدان الصديقة، ولاسيما باكستان واليابان والصين وأستراليا، وبلدان أخرى عديدة، في ساعة الحاجة والحزن الشديدين.

لقد اجتاحت أمواج سونامي ملديف بأسرها طولا وعرضا، مخلفة وراءها آثار دمار لم يسبق له نظير في تاريخنا المعروف وأكواما من الحطام كبقايا لعقود من التنمية في عدد من الجزر. وربما يكون الوضع الجيوفيزيائي للبلد أنقذ مالديف من خسائر في الأرواح أكثر مما عانينا منه بالفعل، حيث تأكد لدينا موت ٨٢ شخصا، وهناك ٢٦ شخصا مفقودين ويفترض أنهم قد ماتوا.

وعلى الرغم من أن هذه في حد ذاتها مأساة مروعة وتمثل صدمة لسكان يقل عددهم عن ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة، فإن ما يجري تجاهله في الغالب أن الدمار الذي لحق بملديف ليس محصورا في منطقة واحدة وإنما يعم جميع البلد، مما شل الاقتصاد والبنية الاجتماعية الاقتصادية بصورة شديدة. فمن جملة ١٩٩ جزيرة مأهولة، أصيبت ٥٣ بأضرار بالغة، وتعين إخلاء ١٣ منها إخلاء تاما. وتضرر ثلث سكاننا – حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص – ضررا مباشرا، حيث أن ديارهم ووسائل كسب عيشهم وسبل الحصول على الخدمات الأساسية قد دمرت كليا أو جزئيا. ونزح أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص من ديارهم.

وقد تضافرت جهود السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والجمهور مع وكالات الأمم المتحدة والبلدان الصديقة على توفير الإغاثة العاجلة ومنع انتشار الأمراض نتيجة لتدمير نظم المياه والصرف الصحي، وتوقُّف سبل كسب العيش وتلوَّث المياه وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية.

وألحقت أمواج سونامي إضرارا بليغة بصناعتي السياحة وصيد الأسماك، فدمرت الهياكل الأساسية وقذفت بالاقتصاد في حالة من الفوضى الشديدة. وأصبحت نسبة أكثر من ١٢في المائة من أسطول الصيد غير قابلة للعمل، مما دمر الأصول ووسائل كسب العيش الأساسية للعديد من الأسر والجماعات. وأصبحت المياه الجوفية مالحة في عدد من الجزر وانجرف سطح التربة مما جعل أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية المحدودة غير قابلة للزراعة وغير صالحة.

وفي قطاع السياحة، دمر ١٩ منتجعا من بين ٨٧ منتجعا وأغلقت للصيانة. ولكن هناك ٥٤ منتجعا تعمل بكامل طاقتها، ونحاول جاهدين الحيلولة دون إلغاء الحجوزات. ومع ذلك، هبط معدل الغرف المشغولة في الفنادق هبوطا حادا إلى أقل من ٣٠ في المائة، مقارنة بشغلها بالكامل عادة في هذا الوقت من السنة. ولكننا نأمل مع وجود ٥٤ منتجعا تقدم كامل خدماتها، ومنع انتشار أي وباء من الأوبئة، والوفاء باحتياجات الإغاثة الطارئة بنجاح، أن يرى المسافرون أن زيارة ملديف في حد ذاتها إسهام كبير في جهود البلد في مجال التعمير.

قبل ستة أيام فقط من الكارثة، قررت الجمعية العامة إخراج بلدي من قائمة أقل البلدان نموا، معترفة بنموه الاجتماعي – الاقتصادي خلال العقدين الماضيين. وفي ذلك الوقت كان البلد يتمتع بأعلى معدل لدخل الفرد ومؤشر للتنمية البشرية في جنوب آسيا. وكان ناتجنا القومي الإجمالي ينمو بمعدل كبير، وكنا أيضا من بين البلدان القليلة التي كانت في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كنا على وشك أن نشطب من فئة أقل البلدان نموا عندما ضربت أمواج سونامي. وخلال دقائق جُرِفت سبل كسب عيش الكثيرين وآمالهم وتطلعاتهم إلى البحر، وسُحِقت الهياكل الاقتصادية، مثل الموانئ والمدارس والمراكز الصحية ومحطات

الطاقة لتصبح حطاما. وتكشف المأساة بصورة حية عن مدى ضعف بلدنا وكيف أن اقتصادنا لا يزال حساسا.

وفي اجتماع قادة دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٦ كانون الثاني/يناير، وصف السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، الحالة في البلد كما يلي:

”وحتى قبل أن تضرب أمواج سونامي، كنا الأكثر عرضة لخطر ارتفاع مستوى البحار. وفي أعقاب سونامي، أصبحنا أكثر الناس إصابة بالجمود“.

ووفقا للتقييمات الأولية، فان الكلفة الاقتصادية الإجمالية التي سيتكبدها البلد تزيد كثيرا على بليون دولار. ويحذر تقرير أصدره مصرف التنمية الآسيوي من فوره بأن مستوى الفقر المدقع في ملديف يمكن أن يزداد ليشمل أكثر من ٥٠ في المائة من سكانها، جراء الضرر الذي سببته أمواج سونامي. ومن الحتمي أن تقدم المساعدة إلى ملديف لضمان تمكننا من منع وقوع أزمة إنسانية.

وكانت استجابة المجتمع الدولي للنداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام ايجابية جدا. ونحن ممتنون على المساعدة والدعم اللذين يجري تقديمهما لنا بالفعل، ونشعر بالتشجيع حيال التعهدات التي قطعتها الدول المانحة والوكالات والمؤسسات المالية الدولية.

ودأب البنك الدولي على تقييم سجلنا للإنجاز بين أعلى خمس دول في الاستخدام الكفؤ للعون. وأنشأت الحكومة مجلسا للأمناء لضمان الشفافية الكاملة والمساءلة حيال إدارة أموال الإغاثة الطارئة، بالمشاركة الكاملة للمنسق المقيم للأمم المتحدة في قاعة مجلس الأمناء. وتدرك الجمعية أننا استخدمنا بشكل جيد جدا التسهيلات التي قدمت لنا في وقت سابق بوصفنا من اقل البلدان نموا. والآن، مع وقوع هذه الكارثة، يتعين علينا أن نعيد بناء دولتنا وان نهدف إلى تحقيق الانتعاش والتنمية. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم لنا تلك المساعدة في الوقت المناسب وأن يقدم كل المساعدة الممكنة للمديف.

ولئن كنا نقدر تماما قرار الجمعية بإخراجنا من قائمة اقل البلدان نموا، فانه لا يسعنا إلا أن نعجب، نظرا للظروف التي حاقت ببلدنا، حيال الطابع العملي لإخراجنا من القائمة في هذا الوقت. ولكي يتم الإخراج، فإننا سنكون أولا بحاجة إلى إعادة تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية على الأقل إلى مستويات ما قبل سونامي. ولعل الجمعية تنظر في تعليق تنفيذ القرار ٢١٠/٥٩ فيما يتعلق بإخراج ملديف إلى أن تتحسن الظروف. وبعد أن عملنا بمشقة كبيرة لوضع استراتيجية سلسة للانتقال، فإننا لا نريد أن نخرج دون جني الفوائد الكاملة للإستراتجية، الأمر الذي سيؤدي إلى نتائج عكسية ولن يحقق الأهداف المتوخاة من القرار ٢٠٦/٤٦ لعام ١٩٩١ والقرار ٢٠٩/٥٩، الذي اتخذته الجمعية في وقت قريب لا يتجاوز الشهر الماضي.

وتشارك حكومتي الآخرين في تكرار أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر لسونامي في المحيط الهندي والبحر الكاريبي والمناطق الأخرى من العالم. ولو كان مثل ذلك النظام قائما في منطقة المحيط الهندي، لربما كانت الوفيات والدمار اللذان سببتهما أمواج سونامي أقل بكثير. ولكن بالنسبة للمديف، حيث تكاد أعلى نقطة تبلغ ١,٥ متر فوق سطح البحر، فان وجود نظام للإنذار المبكر ليس أمرا كافيا. ونحن بحاجة إلى سبل لتوفير السلامة لشعبنا.

وفي ذلك الصدد، فإننا نعكف على وضع برنامج لسلامة الجزر، بحيث يجري توطين المشردين وأبناء المجتمعات المحلية المعرضين للخطر في جزر اكبر وأكثر سلامة مع توفير حماية طبيعية أفضل وتعزيز الدفاعات الساحلية ضد الأمواج المدية وتحقيق آفاق اقتصادية اكبر. ولن يكون هناك معنى

لإعادة توطين أبناء المجتمعات المحلية المشردين مرة أخرى في الجزر التي لا يتوفر فيها امن بيئي أو آفاق اقتصادية. وسيدخل البرنامج نموذجا جديدا للتطور الوطني من خلال إجراء تخفيض أسعار الوحدات وتعزيز الاقتصادات الكبيرة وإعادة توطيد المرونة البيئية. كما انه سيسفر عن تحقيق المزيد من التنمية الرشيدة والمستدامة.

ونؤكد للمجتمع الدولي على أن المساعدة التي نتلقاها للإغاثة وإعادة التوطين والتعمير ستستخدم بشكل جيد لمساعدة عودة البلد إلى ظروف ما قبل سونامي. ونعتزم أن نتخذ خطوات واسعة وسريعة صوب العودة إلى مسار بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في اقرب تواريخ ممكنة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقعت الكارثة. فقد أطلق زلزال هائل على الساحل الغربي لسومطرة الشمالية أمواج سونامي قوية، سببت، في ظرف ساعات، دمارا غير مسبوق للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الساحلية وجزر الهند، وسري لانكا، وملديف، وتايلند، وإندونيسيا، وماليزيا، وميانمار، وسيشيل، والصومال، وبعض البلدان الأخرى.

وقدرت حصيلة الوفيات في الهند نفسها بـ ١٠ ٧٠٠، شخص، مع أكثر من ٥٦٠٠ آخرين في عداد المفقودين. وفي اجتماع استثنائي للقادة عقدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في أعقاب وقوع الكارثة الطبيعية، قال السيد كاي ناتوار سينغ، وزير خارجية الهند:

> ”إن المفردات تعجز عن وصف شدة ونطاق الكارثة الفظيعة التي ضربت أكثر من عشرة بلدان في المحيط الهندي. فقد انقطعت الإضاءة في العديد من المنازل وفي العديد من البلدان في فترة قصيرة من الوقت – لا تتجاوز بضع دقائق“.

لم تستفد الهند من المساعدة الخارجية في التصدي للازمة. ولكنها تقدر على نحو عميق عروض المساعدة التي تدفقت من العديد من البلدان، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. ونود أن نضيف إشادتنا إلى الإشادات بالأمم المتحدة وبالالتزام الشخصي للأمين العام وبتفانيه. وكانت تلك العروض التلقائية للدعم والتضامن في وقت الأزمة أمرا جوهريا في طمأنة شعب الهند إلى أنه لا يقف وحيدا في التصدي لفداحة الخسارة التي عاناها.

ونوعا ما، تعززت أسس الأمم المتحدة ليس بما أنجزته المنظمة في تنسيق جهود الإغاثة فحسب، ولكن قبل كل شيء بالتضامن الدولي الضخم الذي أبداه الأشخاص العاديون في جميع أرجاء العالم وبمساهماتهم، وهو التضامن الذي انعكس في الإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم.

إن تجربة الهند في التصدي للكوراث الطبيعة مكنتها من وضع آليات واضحة لإدارة الكوارث على جميع المستويات. وساعدت الدروس التي استخلصناها من إعصار أوريسا عام ٢٠٠٠، وزلزال غوجارات عام ٢٠٠١ وغيرهما من الكوراث على إحداث تحول في نموذج نهجنا نحو إدارة الكوارث. ويأتي ذلك انطلاقا من الاقتناع بأنه لا يمكن استدامة التنمية ما لم يتم تضمين التخفيف من حدة الكوارث في عملية التنمية على جميع المستويات. وبناء على ذلك، تمكنا من التصدي للكارثة بشكل عاجل من خلال جهد واسع بذلته الآلية الكفؤة والموظفون ذوو الخبرة والمدربون، ومع توفير الموارد المطلوبة للتصدي الناجح للكارثة المفاجئة في إطار قدراتنا القائمة.

كما أصبح من الواضح لنا أنه وإن كانت حالتنا خطرة، إلا أن هناك دولا متضررة أخرى كانت بحاجة أكبر إلى تلقي الإغاثة العاجلة من المجتمع الدولي. وشكلت طائرات سلاح الجو الهندي وسفن سلاح البحرية الهندي

ما يكاد يكون جسرا جويا مستمرا لتقديم المساعدة الإنسانية لسري لانكا وملديف في تضامن وصداقة. وحصلت عدة مئات من الطلعات الجوية لإيصال إمدادات الإغاثة وللبحث والإنقاذ. كما حملت الطائرات والسفن مستشفيات ميدانية وأطباء وموظفين طبيين مساعدين. واستكملت السفن التابعة لسلاح البحرية دراسات استقصائية لمرفأي غالي وكولومبيا وهي تساعد على إعادة الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الاتصال في ترينكومالي. وعلى نحو مماثل أوصلت سفن البحرية الهندية إمدادات إغاثة ونصبت مستشفيات ميدانية في أتشيه في إندونيسيا.

وفي الهند، وقع أسوأ تأثير لسونامي على اندامان وجزر نيكوبار. والهند، التي لديها ١٣٠٠ من الأراضي الجزرية، مع نظمها الإيكولوجية الهشة، تشعر بتعاطف خاص مع احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وحالتها ومكامن ضعفها. وفي اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اختتم أعماله مؤخرا في موريشيوس، عرضت الهند برنامجا موسعا للتعاون وناقشته على الصعيد الثنائي مع كثير من الدول، لمعالجة أوجه الضعف تلك. وشدد إعلان موريشيوس والوثيقة الاستراتيجية على الحاجة إلى ذلك وضرورة إنشاء نظم للإنذار المبكر في هذا السياق. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج عمل بربادوس أشار في عام ١٩٩٤، إلى أهمية إنشاء نظم للإنذار المبكر وإقامة وصلات التكنولوجيا – الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافق السواتل.

وفي الهند اعتادت الأعاصير أن تلحق الدمار بالمناطق الساحلية من أنضرا براديش. ومع ذلك فإن إنشاء نظم الإنذار المبكر باستخدام أجهزة الاستشعار من بعد وتكنولوجيا السواتل قد منعت وقوع مثل هذا الدمار. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة، عند تصديها لكارثة سونامي، أعلنت عن تخصيص عدة بلايين من الروبيات لإنشاء نظم للإنذار المبكر للتنبؤ بوقوع كوارث سونامي. وبالنظر إلى ما نمتلكه من قدرات في مجال الاستشعار والسواتل، فإننا على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي، ولاسيما مع بلدان المحيط الهندي ومنطقة جنوب شرقي آسيا من أجل إنشاء هذا النظام.

لقد كانت الهند جزءا من الفريق الأساسي لسونامي الذي تكوّن في البداية من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، والذي أنشئ لتيسير تنسيق الجهود الرامية إلى مواجهة هذه الكارية. لقد وجهت الدعوة إلينا لأننا نمتلك القدرات العسكرية اللازمة للمساعدة بشكل ملموس في جهود الإغاثة. وبالأمس، في إطار عمليات الفريق الأساسي في باندا آشيه، بأندونيسيا، ذكر الأمين العام، كوفي عنان، ما يلي:

”يجب أن أقول إن الفريق الأساسي الذي شكّلته الولايات المتحدة، والذي يتكون من الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان وكندا وسنغافورة، قد ترك أثرا ملموسا حقا. ولولا ما قامت به تلك الدول من عمليات رفع ثقيلة وإزالة الأنقاض سهّلت دخولنا إلى مناطق الكوارث لتحولت العملية السوقية إلى كابوس رهيب. لقد دُمرت الطرق ولم يكن من السهل استخدام المطارات، ولكن ساعدت تلك الدول بأقصى درجة على التأكد من وصولنا بطائرات الهليكوبتر إلى أولئك الذين كان من الصعب الوصول إليهم. وهكذا سمحت لنا الحكومة بالدخول إلى المناطق المنكوبة.“

وفي أعقاب الكارثة مباشرة تركزت الجهود على البحث والإجلاء والإغاثة. وتحولت الآن إلى مرحلة إنشاء شبكات للاتصال، ومنع انتشار الأوبئة، وعمليات الإغاثة والإنقاذ في مجموعة جزر نيكوبار النائية قبالة السواحل

الهندية. كما تم إسقاط المؤن جوا على المناطق التي لا يمكن الوصول إليها. وبالنسبة لمجموعات جزر آندامان ونيكوبار تم إنشاء مركز قيادة متكامل للإغاثة للعمل بفعالية. وأنشئ صندوق للإغاثة خاص بالكارثة للإنفاق فورا منه. وتوجد آلية قائمة تتكون من ثماني كتائب من القوات شبه العسكرية تم تجهيزها للعمل كأفرقة بحث وإنقاذ متخصصة، وكان ذلك مفيدا للغاية في مواجهة الآثار الناجمة عن سونامي.

وخلال الأسبوع الأول من وقوع الكارثة، تكبدت حكومة الهند نفقات قدرها ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مواجهة جهود الإغاثة والإنعاش داخل الهند ومبلغا كبيرا آخر في البلدان المجاورة. كما أولت الهند أهمية كبيرة لتخفيف حدة الأثر النفسي للكارثة من خلال التوجيه المعنوي للمصابين بصدمات، وإعادة فتح المدارس مبكرا وتوفير أجهزة التليفزيون. ولحسن الحظ فإن عملية تعبئة الموارد في الهند ذاتها كانت ناجحة، بتقديم تبرعات من الجمهور الهندي — من عامة الناس — بلغت ١٢٠ مليون دولار على الأقل، منها ١٠٠ مليون دولار ذهبت بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير إلى الصندوق الوطني للإغاثة وحده التابع لرئيس الوزراء.

وتتركز الجهود الآن على مرحلة التعمير والتأهيل. ومن البديهي أن الفقراء هم الذين عانوا أكثر من غيرهم، لا سيما الذين يعتمدون على البحر في معيشتهم فقد كانت الكارثة أصعب بكثير من أن يتحملوها. وتلتزم حكومة الهند، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بتأهيل الذين تضرروا من الأزمة في أقرب وقت ممكن. وكما قال السيد جون راسكين بتأثر شديد ''إن هذه الأمواج الخضر التي تدور كدوامة حول عتبة داري مليئة بالجثث العائمة''.

إن الرد على تلك الكارثة يتمثل في الإرادة السياسية الثابتة والتضامن الدولي المستمر للقيام بأعمال التعمير واستعادة أسباب الرزق للباقين على قيد الحياة وحمايتهم، بأقصى قدر ممكن، من الكوارث التي قد تقع في المستقبل. وفي هذا الجهد فإن دور الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي، في تنفيذ برامج سريعة وخلاقة وملموسة دور حاسم. ووفقا للمثل السنسكريتي الهندي الشائع منذ آلاف السنين ''إن العالم أسرة واحدة''.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلادي باستئناف الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة اليوم. إن وفدي، الذي يمثل بلدا تضرر من سونامي وبلدا عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

تعتقد ماليزيا أن استئناف هذه الدورة يشكّل خطوة حاسمة أخرى في جهود المتابعة التي يضطلع بها المجتمع الدولي، تحت راية الأمم المتحدة، لمواجهة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل والتعمير المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في البلدان المتضررة. ونأمل أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الذي تم تقديمه.

ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن تعازينا الصادقة لحكومات وشعوب كل البلدان المتضررة وتعاطفنا العميق معها، للخسارة المأساوية في الأرواح والأثر المدمّر الاجتماعي — الاقتصادي والنفسي والبيئي لكارثة سونامي التي لم يسبق لها مثيل. ونود بالمثل أن نعرب عن تعاطفنا مع حكومات وشعوب البلدان التي هلك مواطنوها أو أصيبوا أو عانوا من الخسارة نتيجة لتلك الكارثة. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديرنا وامتناننا لكل الذين بعثوا برسائل تعزية ومواساة إلى ماليزيا وعرضوا علينا مساعدتهم في هذا الوقت العصيب.

بالنسبة لماليزيا، فإن الأضرار التي خلفتها كارثة سونامي في بلادي كانت صدمة لنا جميعا على المستوى الوطني. وتمثلت أولوية الحكومة في ضمان إعادة الحياة الطبيعية للمناطق المتضررة. وتم تقديم المساعدات المناسبة للضحايا. وفي ماليزيا راح ٦٨ شخصا ضحية لسونامي وشُرّد حوالي ٨٠٠٠ شخص. كما توفي ٦ أشخاص ماليزيين في بلدان مجاورة، وما زال البعض مفقودا. إن العبء المالي لمواجهة الآثار المترتبة على تلك الكارثة كبير جدا بالنسبة لماليزيا. ولكن الحكومة يمكنها أن تواجه الوضع. وترى ماليزيا أن معظم البلدان المتضررة الأخرى تستحق اهتماما عاجلا أكثر من ماليزيا، وإننا نضطلع بدورنا لمساعدتها أيضا.

وأوفدت ماليزيا إلى آشيه أفرقة للمساعدة الإنسانية والطبية ولأعمال البحث والإنقاذ، مزودة بالمؤن والمعدات الثقيلة والطائرات المروحية. وكان فريق من الأطباء والأفراد الطبيين المتطوعين الماليزيين من بين أول من وصلوا إلى باندا آشيه بعد وقوع الكارثة مباشرة. وقد استخدمت القوات الجوية الملكية الماليزية طائرات سي - ١٣٠ وسي إن - ٢٣٥ لنقل الأدوية والتجهيزات الطبية وأجهزة الاتصالات. كما أرسلت البحرية الملكية الماليزية سفينة تحمل ٥٠٠ طن من المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأغذية وأغذية الأطفال ومياه الشرب والأدوية والتجهيزات الطبية، وكذلك المعدات الثقيلة، بما في ذلك جرافتان وثلاث حفارات وست عربات نقل حمولة ٣ أطنان إلى آشيه لمساعدة الضحايا في المناطق المتضررة هناك.

وقد استخدمت المطارات الماليزية كمناطق تجمّع لإيصال البضائع والمواد الأخرى إلى البلدان المتضررة، ولا سيما أندونيسيا. كما قامت ماليزيا بإنشاء صندوق آسيوي لكارثة سونامي لتمكين الشعب الماليزي وقطاع الشركات من التبرع بالأموال لإغاثة ضحايا سونامي في البلدان الأخرى. وحتى اليوم تم بالفعل تقديم أكثر من ١٢ مليون رينغيت نقدا، بما في ذلك ٥ ملايين رينغيت مساهمة من حكومة ماليزيا، لأندونيسيا وملديف وسري لانكا. واعتبارا من ١٤ كانون الثاني/يناير فإن تبرعات المواطنين لضحايا سونامي على المستوى المحلي تجاوزت ٥٣ مليون رينغيت.

ليس من الممكن الحيلولة تماما دون وقوع الكوارث الطبيعية. ومع ذلك يمكن عمل الكثير من أجل التخفيف من حدة آثارها المدمرة. وفي هذا الصدد من الضروري إنشاء نظم للإنذار المبكر لا تركّز على الكوارث التي على شاكلة سونامي فحسب، بل أيضا على كوارث طبيعة أخرى مدمرة بنفس القدر. وإن فداحة المأساة الأخيرة ما كانت تصل إلى هذه الدرجة الهائلة لو كان هناك نظام مناسب للإنذار المبكر. وحتى الآن لا تملك ماليزيا وبلدان أخرى كثيرة هذه النظم. وإننا على استعداد لتقديم أقصى تعاوننا والمشاركة في أية مبادرة تهدف إلى توفير القدرات الضرورية في هذا الشأن.

وتتطلع ماليزيا أيضا إلى التعلم من البلدان الأخرى والهيئات الدولية ذات الخبرة بنظم الإنذار المبكر، وإلى العمل معها عن كثب. وتدرك ماليزيا تمام الإدراك ما تنطوي عليه إقامة هذه الهياكل الأساسية من تكاليف كبيرة، قد تكون في الواقع أكثر مما يحتمل كثير من البلدان النامية. ونرى أنه لا يمكن لغير الأمم المتحدة تجميع الموارد والخبرة والقدرة اللازمة للاضطلاع بهذه العملية الهائلة في المنطقة. ولذا ترى ماليزيا أن الأمم المتحدة يجب أن تشترك اشتراكا كاملا إذا أريد لأي مبادرة كهذه أن تنجح. كما ترجو ماليزيا أن تظهر البلدان المتقدمة النمو التزاما مماثلا في التعاون على إنشاء نظام إقليمي فعال لرصد الكوارث الطبيعية.

أما على الصعيد الوطني، فقد وافقت ماليزيا على تخصيص مبلغ مبدئي قدره ١٩ مليون رينغيت لإنشاء نظام للإنذار المبكر في البلد. وتقدر التكلفة التشغيلية بـ ٣,٥ ملايين رينغيت في العام. بيد أن الحكومة لم تقرر بعد نوع النظام الذي سيستخدم. ونقوم الآن بجمع المعلومات من البلدان التي تفوقنا خبرة في التعامل مع الكوارث التي تسببها أمواج سونامي.

ولدى ماليزيا اقتناع بأن هناك بالتأكيد طرقا كثيرة، بالإضافة إلى إقامة نظم للإنذار المبكر، للتخفيف من حدة الشدائد التي تعانيها البلدان المتضررة من أمواج سونامي وملساعدتها في مهام إعادة الإعمار الهائلة. ويتعلق أحد المقترحات العملية بإلغاء ديونها الدولية أو مراجعتها. وترجو ماليزيا أن تفكر البلدان التي يتيح لها وضعها ذلك جديا في اتخاذ تلك الخطوة الواسعة الأثر التي تنم عن حنكة وسمو سياسيين باسم الإنسانية.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة للجمعية العامة في توقيت مناسب على أثر كارثة زلزال وأمواج سونامي يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، التي خلفت دمارا واسع النطاق ومأساة إنسانية ذات أبعاد هائلة في الدول الساحلية بحافة المحيط الهندي.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لبيان الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي أدلى به باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأود أيضا أن أنضم لمن سبقوني إلى التكلم للإعراب عن مواساتنا الصادقة للضحايا وأسرهم ولحكومات البلدان التي تأثرت بكارثة السونامي. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي لاستجابته الفورية ولدعمه المنهمر. فقد وحد مستوى المأساة غير المسبوق بلدان العالم بشكل لم يحدث من قبل. وتشاطرت بلدان المعمورة الحزن وأظهرت التضامن والدعم للبلدان المتضررة بطرق شتى. وتجلت تلك الاستجابة بشكل حي في طابع العالم المتزايد الاتسام بالعولمة. كما أن من الجدير أيضا بثنائنا الرفيع ما تقوم به الأمم المتحدة من دور فعلي وما تبذله الوكالات التابعة لها، كمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جهود دؤوبة في تنسيق تدابير الإغاثة ومساعدتها.

ونظرا لوقوع ميانمار من الوجهة الجغرافية على مقربة من بؤرة الزلزال، فإنها لم تنج تماما من أثر السونامي. بيد أن ميانمار لحسن حظها، بسبب سماتها الطوبوغرافية الفريدة، لم تصب إلا بالحد الأدنى من الضرر بالمقارنة بغيرها من البلدان التي تأثرت تأثرا خطيرا في منطقتنا. فقد أصابت الأمواج التي ولّدها الزلزال المناطق الساحلية في ولايات تانينثايا، ويانغون، وباغو، وأيياوادي وراخين. بل إن الزلزال أثر في مناطق نائية مثل ولاية شان، مسببا فيها انهيار عدة أبنية. ونجم عن الزلزال وأمواج السونامي العاتية خسارة في الأرواح والممتلكات. وتبلغ محصلة الخسائر ٥٩ قتيلا، و ٣ مفقودين، و ٤٣ مصابا. ودمر ٦٠٠ منزل تقريبا على طول الساحل، الأمر الذي أسفر عن تشريد ٣ ٠٠٠ شخص.

وفي أعقاب الكارثة، لم تدخر سلطات ميانمار أي وقت في الاستجابة. فأوفد فريق برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، يشمل مسؤولين من وزارة الصحة وأخصائيين طبيين، إلى أسوأ المناطق من حيث الإصابة لتوفير المساعدة الضرورية. وتم إيصال سلع الإغاثة، بما فيها الأغذية والملابس واللوازم الطبية، على وجه السرعة. وقدمت في الوقت ذاته المساعدة ولوازم الإغاثة للمجتمعات المحلية المتضررة في الولايات والأقسام المتضررة الأخرى. وأعطيت الأولوية لجهود الإغاثة. كما أولي اهتمام خاص

لتوفير المياه المأمونة والأدوية لمنع انتشار الأوبئة. وتعمل السلطات في المستويات الإدارية المختلفة على تقديم المساعدة في جهود الإغاثة، بالاشتراك مع منظمات مثل الصليب الأحمر، ووحدة الإطفاء المعاونة، ومنظمة الاتحاد للتضامن والتنمية، ورابطة رعاية الأم والطفل. كما تقوم مختلف وكالات الأمم المتحدة في ميانمار بتقديم دعم لا يقدر بثمن. وبفضل هذه التدابير الغوثية الجيدة التوقيت، وبالنظر إلى قلة التأثر إلى أقصى حد، استطعنا أن نخفف من آثار الكارثة وأن نحتويها.

وتشعر ميانمار بالامتنان للبلدان الصديقة وللمنظمات الدولية التي تبرعت لصناديق الإغاثة الخاصة بالكارثة في بلدنا. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل تقديرنا للإسهامات السخية من جانب جمهورية الصين الشعبية، واليابان، وغيرهما.

وتعرب ميانمار عن تضامنها الكامل مع غيرها من البلدان المتضررة. لذلك فإننا رغم تأثر بلدي بالكارثة نشعر بأن البلدان التي تأثرت بدرجة أشد منا جديرة بأن تكون لها الأولوية في اهتمام المجتمع الدولي ومساعدته. وفي استجابتنا لتلك الكارثة المأساوية، ينبغي أن نتضافر ليس فقط لتقديم المعونة الغوثية الطارئة، وإنما أيضا لتقديم المساعدة المستمرة للبرامج المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لإصلاح المناطق المدمرة وتعميرها. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية الدور القيادي للبلد المعني ولما يطلبه في إقامة الشراكات وتنفيذ البرامج الوطنية للمساعدات الإنسانية.

وأهم من ذلك أننا يجب أن نعمل معا أيضا على التخطيط للمستقبل لكي نتجنب فقدان الأرواح والممتلكات في حالة حدوث كارثة طبيعية كهذه ثانية. وقد ذكرتنا الكوارث الأخيرة بأن الطبيعة لا يمكن التنبؤ بما تفعله وأنه يلزم لنا أن نكون أفضل استعدادا. فيجب تعزيز قدرات الرصد والتقييم والاستجابة. وقد سلطت تجربتنا الأليمة في هذه الكارثة الأضواء على الحاجة الماسة إلى التعجيل بجهودنا الجماعية المبذولة لإعداد نظام إقليمي للإنذار المبكر في المنطقة من شأنه أن يقلل تعرضنا لخطر أمواج السونامي وغيرها من الكوارث الطبيعية.

لقد قرّب الزلزال والسونامي بيننا جميعا. والتحدي الماثل أمامنا رهيب حقا، ولكنه تحد يمكننا بالتضافر معا أن ننجح في مواجهته. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد للعمل مع أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآخرين ومع شركائنا تحقيقا لهذه الغاية.

السيد هوشايت (لكسمبورغ) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن مشاركتي في توجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا،؛ والبلدان المرشحان تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود.

أود أولا أن أعرب عن أعمق تعازي الاتحاد الأوروبي لحكومات وشعوب البلدان التي تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر بعواقب الزلزال وأمواج سونامي التي عصفت بمنطقة المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا، فضلا عن أجزاء من شرق إفريقيا، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

ولقد قتل مواطنون من ٥٠ بلدا في كارثة سونامي. و لم تنج بلدان الاتحاد الأوروبي. فقتل الآلاف من مواطنينا أو اعتبروا في عداد المفقودين إلى جانب الآلاف من بلدان المنطقة. كما نود أن نعرب عن شكرنا وامتناننا لسلطات وشعوب البلدان المتضررة، التي قدمت المساعدة إلى مواطني بلداننا في المناطق المنكوبة وسهلت إعادتهم إلى أوطانهم. وأعرب الملايين من المواطنين من جميع أنحاء أوروبا عن

تعاطفهم وتضامنهم يوم الأربعاء، ٥ كانون الثاني/يناير، بالوقوف مع التزام الصمت لمدة ثلاث دقائق حدادا على الضحايا العديدين.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لأسرة الأمم المتحدة، وخاصة وكيل الأمين العام يان إغلند ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وان أشيد بالعمل الذي اضطلعوا به بتوجيه من أميننا العام بالاستجابة العاجلة للكارثة غير المسبوقة وبالوفاء بالاحتياجات الطارئة للبلدان والشعوب المعنية.

وعلى اثر وقوع الكارثة المدمرة، كان رد فعل المجتمع الدولي – من الحكومات ومن المجتمع المدني على حد سواء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأفراد – سريعا وسخيا. وفي تاريخ مبكر لم يتجاوز ٥ كانون الثاني/يناير، أطلقت الأمم المتحدة النداء العاجل للمساعدة حيال الزلزال – سونامي في المحيط الهندي في مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عقد في جاكرتا. وبعد ذلك بخمسة أيام، في مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير، قطع ممثلو الدول الأعضاء تعهدات بتقديم المساعدة. وابتداء من اليوم، تم الوفاء بما يقارب ٧٥ في المائة من الأموال التي تم التعهد بتقديمها. وستذكر تلك المساهمات السخية والتعهدات بوصفها أسرع الاستجابات لنداء للطوارئ على الإطلاق.

إن مسؤوليتنا المشتركة الآن هي أن نستمر في الوفاء بالتزاماتنا وبتعهداتنا. وحتى الآن، تبلغ الالتزامات الإجمالية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من ١,٥ بليون يورو، أو بليوني دولار تقريبا، في شكل مساعدة عامة. وذلك الجهد الاستثنائي سيغطي بشكل عاجل الاحتياجات الإنسانية الناشئة في المناطق المتضررة بالكارثة ويدعم إعادة التعمير وعمل التنمية لأجل طويل. وفي ذلك الصدد، فان من المهم ضمان أن الموارد المفرج عنها في سياق الحوادث الأخيرة ستستكمل في الواقع الالتزامات الإنمائية التي قطعت بالفعل وألا تُنتسى الحالات الأخرى للطوارئ.

وسيستمر الاتحاد الأوروبي في دعم الأمم المتحدة إزاء ذلك التحدي الهائل في كلا الأجلين القصير والطويل. وفي ذلك السياق، فإنني أؤكد من جديد على الدعم الكامل والثابت للاتحاد الأوروبي للدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الجارية على ارض الواقع. وستتم المحافظة على التعاون الوثيق والمستدام بين الاتحاد الأوروبي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وخدمات التنسيق لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن المنسقة الخاصة مارغريتا واهلستورم.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يسهم في تعزيز دور الأمم المتحدة في الاستجابة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، يمكن النظر في خيارات مختلفة تجدر دراستها بعناية. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، اقترحت الدول الأعضاء مبادرات عديدة – تشمل إنشاء قوة إنسانية دولية. وستكون تلك المبادرات مواضيع لعمل مكثف في الأسابيع المقبلة داخل هيئات الاتحاد الأوروبي وفي سياق الأمم المتحدة، على النحو المحدد في مشروع القرار المعروض علينا.

لقد سافر وزير التعاون الإنمائي والعمل الإنساني في لكسمبرغ، السيد جان – لوي شيلتز، والمفوض الأوروبي للمساعدات الإنسانية، السيد لويس ميشيل، في ١ كانون الثاني/يناير، إلى المنطقة المتضررة. وانضم رئيس وزراء لكسمبرغ، السيد جان – كلود جنكر، بصفته الرئيس بالنيابة لمجلس الوزراء الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، السيد خوسيه مانويل باروسو، إلى قادة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مباشرة في أعقاب الكارثة بغية التأكيد لهم على تضامن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومواطني

الاتحاد. وفي مؤتمر المانحين في جنيف، أوضح ممثل الاتحاد الأوروبي أن تضامن الاتحاد لن يتزعزع وانه سيستمر إلى ما بعد المرحلة الأولية للطوارئ.

وفي الواقع يجب علينا أن نتطلع إلى المستقبل. إن الوزراء من ٢٥ بلدا عضوا، الذين اجتمعوا في ٧ كانون الثاني/يناير في بروكسل، أكدوا من جديد على الالتزام الطويل الأجل للاتحاد الأوروبي بمساعدة البلدان والمجتمعات المتضررة خلال مراحل متعاقبة، من المساعدة الإنسانية إلى إعادة التعمير وإعادة التأهيل. ولا يساور الشك أحدا حيال الالتزام الطويل الأجل بمساعدة البلدان المتضررة للتغلب على التحديات التي تواجهها.

ويجري إعداد مجموعة شاملة من المساعدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية. وفي الواقع، بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير، سيجتمع وزراء الاتحاد الأوروبي مرة أخرى للنظر في جميع التدابير المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي يتوخاها الاتحاد والدول الأعضاء فيه بهدف إنشاء خطة عمل تشغيلية.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد على أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لجهود بناء القدرات في مجال منع وقوع الكوارث الطبيعية والاستعداد لها والتخفيف من آثارها. والأمر الجوهري هو توفير الوسائل التكنولوجية والمالية اللازمة للوقاية، بالقدر الممكن، من وقوع كوارث طبيعة بهذا الحجم وعواقبها المدمرة في المستقبل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة التي اتخذتها حكومة ألمانيا لاستضافة مؤتمر ثالث بشأن أنظمة الإنذار المبكر خلال هذا العام.

ومتابعة للالتزام الذي قطع في جاكرتا، سيدعم الاتحاد الأوروبي بشكل نشط الجهود الرامية إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر في المحيط الهندي ومنطقة جنوب شرقي آسيا. وسيسمح المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي يبدأ اليوم في كوبي، اليابان، بأول تبادل للآراء بشأن كيفية التقدم نحو بلوغ ذلك الهدف.

وما زلنا جميعا نشهد العواقب المفجعة لانفلات قوى الطبيعة بشكل مؤلم. وخلال الأسابيع الماضية، استجاب المجتمع الدولي جماعيا بإظهار تضامن رائع. وللجمعية أن تطمئن على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد لمواصلة الجهود التي يبذلانها.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف والامتياز العظيم لي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية بصفتي رئيسا لها خلال شهر كانون الثاني/يناير.

في البداية أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن كامل امتناننا وتقديرنا للدعوة السريعة بعقد الجمعية العامة في جلسة عامة للنظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون ”تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي قام، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بأخذ زمام المبادرة والدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت.

خلال المناقشة السابقة بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال في الدورة التاسعة والخمسين، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، نظرنا في تقريري الأمين العام عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية (A/59/374)، وعن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/59/93). إن مبادئ الحد من الكوارث وإدارتها الواردة في هذين التقريرين مهمة بشكل أكبر بالنسبة لنا في أعقاب

الآثار المرعبة لكارثة سونامي التي عصفت بمنطقة جنوب شرقي آسيا وعدة بلدان أفريقية.

إن كارثة سونامي، التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في المحيط الهندي، أدت إلى موجة من الحزن غمرت جميع أرجاء العالم وتسببت في مأساة عالمية بضربها ثمانية بلدان آسيوية بعنف شديد، وأحدثت صدمات لم يسبق لها مثيل في كل أنحاء المعمورة. وقد تسببت الموجات العاتية، التي دمرت كل شيء في طريقها – طبقا للإحصاءات التي لم تكتمل بعد لسوء الحظ – في وقوع ١٧٠ ٠٠٠ حالة وفاة، ومئات الآلاف من المفقودين، بمن فيهم حوالي ١٠ ٠٠٠ سائح من أوروبا والولايات المتحدة ومن بلدان أخرى كثيرة. إن الضربة القاتلة لأمواج سونامي المدمرة وصل تأثيرها إلى الساحل الشرقي للقارة الأفريقية، حيث تم الإبلاغ عن مئات القتلى والمفقودين وعن تدمير عدة قرى ساحلية.

وبالنيابة عن البلدان الأفريقية، نود أن نعرب مرة أخرى عن تعازينا القلبية لحكومات وشعوب وأُسر ضحايا تلك الكارثة، وعن تعاطفنا معها.

وترحب أفريقيا بالرد الملائم والسريع من جانب المجتمع الدولي والحكومات والجماعات الخاصة والجمهور بصفة عامة في مواجهة هذه الكارثة وفي تقديم المساعدة للشعوب والبلدان والأُسر المنكوبة. وبناء على مبادرة الزعماء قام المجتمع الدولي فورا بتعبئة طاقاته وموارده لكي يعبر بطريقة عملية عن تعاطفه وتضامنه مع الضحايا.

وفي ذلك السياق لا يفوت المجموعة الأفريقية، عند النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا، أن تشدد على ضرورة وإلحاحية البحث عن حلول وعن ردود شاملة ودائمة للتحديات التي تطرحها هشاشة العالم في مواجهة الكوارث الطبيعية. ونعتقد بأن من الأهمية الحاسمة أن نتفق على تدابير يمكن أن تعزز عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والإنعاش والتعمير والوقاية، وأن نواجه بكل قوة جميع التهديدات الناتجة عن الكوارث الطبيعية – لا التهديدات الناجمة عن أمواج سونامي الزلزالية فحسب، بل أيضا عن العواصف والزوابع والأعاصير والجفاف وإزالة الأحراج والجراد، التي تعصف بالعديد من مناطق العالم، بما في ذلك أفريقيا، بوتيرة متزايدة. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للاحترار العالمي، الذي يؤدي إلى ارتفاع عنيف في منسوب مياه البحار، مما يهدد ما يقرب من ١٠٠ مليون شخص يعيشون في مناطق تقع على مستوى سطح البحر.

ولضمان نجاح أعمالنا يجب أن تعتمد الجمعية العامة بقوة على التوصيات ذات الصلة التي تم إقرارها في الماضي وتلك المنبثقة عن الاجتماع الدولي للاستعراض العشرين لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغير النامية، المعقود في موريشيوس. كما نعرب عن أملنا الكبير في عقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، الذي بدأ أعماله اليوم في كوبي، باليابان. وبدون شك سيكون مؤتمر كوبي بمثابة إطار لتقييم تنفيذ استراتيجية يوكوهاما ولاستكمال وضع الإطار الإرشادي للوقاية من الكوارث في القرن الحادي والعشرين، مع تحديد الأنشطة الضرورية لإعمال خطة التنفيذ المتعلقة بالمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة.

والآن فإنه من المستصوب بقدر كبير أن نتوصل فورا إلى السبل والوسائل التي تمكننا من التنفيذ السريع للاقتراح الذي قدمه الأمين العام في موريشيوس بالتوصية بالتنفيذ السريع لنظام عالمي للإنذار المبكر يغطي جميع مناطق العالم. ومن الضروري في الوقت الراهن، كما أشار السيد كوفي عنان عن حق، أن نفكر على أساس عالمي وأن نضع التدابير التي تتناسب مع المخاطر.

وإدراكا منا للاحتياجات الضخمة التي تواجهها المنطقة المتضررة من أمواج سونامي، فإننا نناشد المجتمع الدولي وجميع المانحين مواصلة وتعزيز دعمهم المفيد طوال مرحلة الإنعاش والتعمير. ويحدونا الأمل أن يمتد التضامن والسخاء الكبيران اللذان تم الإعراب عنهما في هذا الوقت العصيب لكي يشملا أزمات سياسية وإنسانية أخرى.

أخيرا، إن المجموعة الأفريقية مصممة على تقديم مساهمة إيجابية لعملية التفكير الجارية حاليا بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار المقدم من أجل أن ننظر فيه ونتوصل إلى حل جماعي ومتسق ودائم لمواجهة التحدي الذي تفرضه الكوارث الطبيعية.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): مع كل الاحترام الواجب، لا يسعني أن أدلي ببياني بدون أن أرجو من الجمعية أن تقف دقيقة صمت حدادا على مئات الآلاف من الأفراد الذي فقدوا حياتهم نتيجة لهذه الكارثة الطبيعية.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أعرب، بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن حزننا وتعازينا للبلدان التي تضررت من جراء هذه الكارثة الطبيعية.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون ”تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“. ونشكر الأمين العام على تقاريره الأخيرة وتقريره الحالي ولتقديمه الوثيقة A/59/93، عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

ولدى اقتراب العام الماضي من نهايته، لم تكن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتصور، في وقت يتسم بعمق الشعور الديني والأمل في العام الجديد، أن ينتهي عام ٢٠٠٤ بكارثة لها تلك الأبعاد الهائلة.

وقد نالت منطقتنا حظها من الكوارث الطبيعية التي أصبحت أكثر عددا في الآونة الأخيرة، وثبت أنها أشد تدميرا – من الحرب والصراعات الأهلية. ولكنها لم تقترب قط من الدمار الذي أحدثته كارثة أمواج سونامي، التي تسببت في موت خلال ساعات معدودة عشرات الآلاف، وفي تدمير المنازل والمحاصيل والأعمال التجارية، وأعادت التنمية الاقتصادية عقودا عديدة إلى الوراء في الدول المتضررة. وتواجه تلك الدول أيضا خطر انتشار الأوبئة نتيجة للفيضان.

وقد استجاب المجتمع الدولي على وجه السرعة. غير أن الحكومات، بالنظر إلى ضخامة الكارثة، كانت عاجزة من الوجهة المادية عن الاستجابة على النحو الملائم. وكمثال على نطاق المأساة، كثيرا ما كانت الطائرات تصل حاملة المساعدات الإنسانية لتجد أن الأراضي ذاتها قد اختفت من الوجود.

والكوارث الطبيعية لا مفر منها ويندر التنبؤ بها، ولهذا السبب فهي تحدث هذا التدمير الرهيب. غير أن من الممكن تفادي الدمار الذي تسببه، وذلك من خلال الاستعانة بآليات الإنذار المبكر، كما يمكن التخفيف من آثارها إذا اتخذنا تدابير استراتيجية طويلة الأجل للقضاء بشكل فعال على الفقر، ولحماية البيئة، والنهوض بالأوضاع المعيشية في المناطق الحضرية. ونرى أن المساعدة الدولية لتلك المناطق يجب أن تستمر وأن تزيد.

ولأهمية برنامج عمل بربادوس، الذي يمثل علامة فارقة على طريق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فهو جدير بأن نوليه عناية خاصة. وترحب منطقتنا بإعلان موريشيوس الذي أكد من جديد

صلاحية برنامج العمل كخارطة طريق توفر الإطار الأساسي اللازم للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة.

وترحب المجموعة بتزايد التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية وغيرها من المؤسسات الإقليمية التي قامت باستجابة فورية مشتركة إزاء ذلك الطارئ الإنساني.

ويساور مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا القلق الذي أعربت عنه بعض المنشورات الأخيرة فيما يتعلق بالانخفاض في أموال الإغاثة الطارئة بمجرد أن يخبو الاهتمام العام وتحول وسائل الإعلام اهتمامها إلى كوارث أخرى. فإذا بالتعهدات تسحب، ومنظمات الإغاثة تنشغل بأمور أخرى، ومشاريع التعمير تم التخلي عنها. وسمعنا مؤخرا من يقول إن الأهداف الإنمائية للألفية متساوية بالنسبة للجميع، ولكن الطرق والوسائل المتاحة لتحقيقها ليست كذلك.

وتود المجموعة أن تعرب عن استمرار تضامنها ودعمها لشعوب وحكومات المحيط الهندي المتضررة وتتعهد بمد يد المساعدة لها في السنوات القادمة وهي تعيد بناء حياتها.

وأخيرا، تعرب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن دعمها لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.58، المعنون ”تعزيز الإغاثة الطارئة والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج سونامي التي عصفت بالمحيط الهندي“.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم باسم منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الروسي، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية طاجيكستان ،وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان.

ونثني على الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمبادرتها إلى الدعوة لعقد هذه الجلسة العامة من جلسات الدورة التاسعة والخمسين المكرسة للحدث الأليم الذي هز العالم مؤخرا هزا.

وأصاب بلداننا بحزن عميق أن تعلم بالخسائر الهائلة في الأرواح والتدمير الذي سببه الزلزال القوي وأمواج سونامي العاتية التي اجتاحت غربي المحيط الهادي والمحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولا نزال بأفكارنا ودعواتنا مع سكان هذه المنطقة ومع سكان البلدان الأخرى الكثيرة الذين فقدوا أحباءهم.

وقد أعربت حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون عن تعازيها المخلصة العميقة لحكومات البلدان التي عصفت بها أمواج سونامي.

إن ما حدث يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كان كارثة ذات أبعاد عالمية غير مسبوقة. فأمواج سونامي التي أصابت دول المحيط الهندي كانت أسوأ كارثة طبيعية في التاريخ. وقد سببت جراحا نفسية عميقة سوف تستغرق زمنا طويلا حتى تلتئم لملايين الناس في البلدان المتضررة الـ ١٢، التي تمتد عبر قارتين، ولعشرات الألوف من الزوار من ٤٠ دولة حول العالم.

وكانت هذه الكارثة فيما يتعلق بالأمم المتحدة ذاتها أكبر الكوارث الطبيعية التي تعين على المنظمة أن تستجيب لها خلال ٦٠ عاما من وجودها. وقد شنت المنظمة واحدة من أكبر عمليات الإغاثة على الإطلاق لمساعدة المجتمعات التي أصابتها أمواج سونامي في جنوب وجنوب شرقي آسيا. وما برحت المنظمة منذ حلت هذه الكارثة تعمل على الخطوط الأمامية مع بلدان المنطقة، التي تنخرط في هذه العملية انخراطا نشطا للغاية.

ونثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام في حشد المساعدات الدولية للبلدان التي تأثرت بشكل مباشر.

والواقع أن هذه الكارثة العالمية غير المسبوقة تتطلب استجابة عالمية غير مسبوقة. ونرى أن الأمم المتحدة ستواصل أداء دور رئيسي في هذه العملية، مشتركة في العمل مع المجتمع الدولي بأسره.

ولقد أعرب في أرجاء العالم عن قدر هائل من النوايا الحسنة والاهتمام. فأعلنت الحكومات عن التعهدات والتبرعات، وسرعان ما نقلت أصولها وطائراتها ومعداتها وسلعها إلى المنطقة، موفرة بذلك لشعوبها المنكوبة غوثا هي في أمس الحاجة إليه.

أما عن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، فقد ساهمت، وما انفكت تساهم، في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تقديم المساعدة للبلدان المتضررة من جراء الكارثة، بما في ذلك تقديم المعونة الإنسانية والمالية.

وقد دفع التعاطف والمشاعر الإنسانية المؤسسات الحكومية والمنظمات العامة وعامة الناس من جميع البلدان إلى تقديم التبرعات الخاصة للصناديق التي أنشئت لمد يد المساعدة لضحايا هذه الكارثة الطبيعية. ونحن في الوقت ذاته نتفق مع الرأي القائل بأن من غير الممكن لأي جهاز أو بلد أن يتعامل مع هذه الأزمة بمفرده نظرا لضخامتها، وأنه يلزم تنسيق جهودنا وتجميعها لكفالة أن يؤدي تدخلنا إلى أقصى قدر من التأثير. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يحتاج الأمر إلى قدر كبير من المال والجهد، وذلك لمدة طويلة.

وقد أثارت هذه الكارثة العالمية مناقشات بين أوساط العلماء والسياسيين بشأن كيفية إقامة نظام للإنذار المبكر يكون أكثر فعالية في التعامل مع حالات من هذا القبيل. ويوجد في كوبي، باليابان، حاليا زهاء ٢ ٠٠٠ من الخبراء والمسؤولين الدوليين ينتمون لنحو ١٥٠ بلدا جاءوا للمشاركة في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، الذي صادف توقيته هذه المناسبة الحزينة للغاية.

ونتوقع في ظل هذه الظروف الأليمة أن يتمكن هذا المؤتمر من تحديد المهام التي يجب تعزيزها من أجل إقامة آليات إقليمية لمراقبة الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر بوقوعها وتقييمها ومنع حدوثها.

وفي هذا الصدد، تعتقد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون أن مشروع القرار المعنون ”إنشاء آليات إقليمية لمراقبة الكوارث الطبيعية الشديدة والحد منها وتقييمها“، الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية للنظر فيه واعتماده في مؤتمر كوبي، يمكن أن يعزز حقا التعاون الدولي والإقليمي بشأن الحد من الكوارث. ونحث الدول الأعضاء على توفير الدعم القيّم لهذا الاقتراح.

كما نؤيد مشروع القرار المعنون ”تعزيز عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والتأهيل والتعمير والحد من الآثار المترتبة على كارثة سونامي في المحيط الهندي“، الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ونتوقع أن تعتمد الجمعية العامة هذه الوثيقة الهامة بتوافق الآراء.

في الختام أود أن أؤكد للجمعية أن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ستواصل بذل قصارى جهدها لدعم الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ للبلدان المنكوبة في غرب المحيط الهادئ والمحيط الهندي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة في هذه الجلسة. وسنواصل مناقشتنا بعد ظهر اليوم، الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.